



جمهورية العراق
وزارة التخطيط
دائرة التنمية الاقليمية والمحلية

فجوات التنمية المكانية وفقاً للمعايير التخطيطية للبنى الفنية مع الأنشطة الاقتصادية في المحافظات

إعداد/ فريق العمل التخطيطي

1. المهندس عثمان تمير حمادي / رئيس الفريق
2. عمار عبد العظيم شكر / معاون رئيس أبحاث / عضوا
3. باسم ساجت يوسف / رئيس مهندسين أقدم / عضوا
4. د. عصام صباح أبراهيم / معاون رئيس أبحاث / عضوا
5. قيصر إسماعيل جبير / باحث أقدم / عضوا



جمهورية العراق
وزارة التخطيط
دائرة التنمية الإقليمية والمحلية

فجوات التنمية المكانية وفقاً للمعايير التخطيطية للبنى الفنية مع الأنشطة الاقتصادية في المحافظات

بغداد - آب

تقديم

انطلاقاً من أهمية وضرورة اعتماد الأساليب التخطيطية مدخلاً أو أداة لمعالجة المشاكل والفجوات القائمة في الأنشطة الاقتصادية والخدمية، من خلال تحليل واقع الحال الاقتصادي والاجتماعي والخدمي والبيئي في العراق بالاعتماد على مؤشرات وعوامل عدة تبين مدى التفاوت التنموي بين المحافظات بمؤشراتها كافة (القطاعات الاقتصادية-الخدمات)، وصولاً الى توضيح هذه الفجوة لتحقيق التوازن في ميادين التنمية المختلفة في البلاد.

تسعى دائرة التنمية الاقليمية والمحلية من خلال رؤيتها واهدافها الى بلورة تنمية مكانية مستدامة تتكافأ فيها فرص الحصول على الخدمات والبنى الاساسية (الفوقية والتحتية) في عموم المحافظات وتقليل فجوة التنمية بين المحافظات من جهة، وبين الحضر والريف من جهة أخرى، من خلال الاستثمار الافضل للموارد الطبيعية اعتماداً على الكفاءة الاقتصادية (الإنتاجية) والعدالة الاجتماعية في استغلال الإمكانيات الموجودة في مناطق البلد بصورة عامة.

ان هدف وزارة التخطيط يكمن في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في العراق من خلال توفير قاعدة البيانات واتباع الوسائل التي اشار اليها قانون الوزارة رقم 19 لسنة 2009، وانطلاقاً من مهمات دائرة التنمية الإقليمية والمحلية المنصوص عليها في تعليمات تشكيلات ومهمات دوائر وأقسام الوزارة رقم 1 لسنة 2013 المادة 3، ولكون دائرتنا مهتمة بالبعد المكاني للتنمية (التخطيط الحضري والإقليمي) الذي يمثل أهمية كبيرة وركيزة أساسية لتأشير مستوى التفاوت المكاني للتنمية بين (المحافظات) وبين (الحضر والريف) سيولد رؤية تخطيطية واضحة لمتخذي القرارات التنموية آنيا ومستقبلاً.

ولتحقيق هذا الهدف فقد جاء هذا الجهد المتميز ليؤطر ويؤشر واحدة من اهم الأمور التي وجب على وزارتنا ودائرتنا الاهتمام بها الا وهي قياس (فجوات التنمية) ببعدها المكاني، لمعرفة العجز في الخدمات والقطاعات التي تكون أساساً لمنطلقات التنمية للبلد بصورة شاملة، وبيان الأولوية في تنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والخدمات (الفوقية والتحتية) في سبيل أن تكون هناك رؤية دقيقة وواقعية لوضع الحلول لها وفقاً للمعايير التخطيطية والأسس العلمية.

كما نأمل أن يسهم هذا العمل في إيجاد منهج وألية جديدة يعتمد عليها في وضع الأولويات للخطط والمشاريع لكافة قطاعات التنمية، ولجميع محافظاتنا العزيزة خدمة لبلدنا الحبيب (العراق).

الدكتور المهندس

محمد محسن السيد

مدير عام دائرة التنمية الاقليمية والمحلية

2019

استهلال

التخطيط هو اساس كل عملية تنموية، والعمليات التنموية لها عوامل ومقومات لنجاحها ومن هذه العوامل وضع اولويات التنمية في الساحة المستهدفة للتنمية وهنا بالتأكيد بلدنا الحبيب العراق وقطاعاته. ولكي تكون بداية التنمية فعالة وعادلة فأن دراسة احتياجات القطاعات من البديهييات المتبعة في ذلك، وعليه فأن تحديد (فجوات التنمية) هي المعيار الذي سيؤشر من اين تبدأ في المعالجة، وفي هذا التقرير التخطيطي استطعنا أن ننجز خلاصة مفيدة لصانعي القرار وللجهات التنفيذية.

كما تبلور هذا الجهد بالبحث والتحري والعمل الدؤوب الذي قام به الفريق في اعداد هذا التقرير، وتواصلنا معهم في تحديد المسارات البحثية التخطيطية لننجز عمل يؤشر بصمة تصب في تنمية بلدنا والمسار الصحيح الذي يجب ان يتبع في قطاعات التنمية. ومن أراد الإضافة فأن ما أنجز هو اللبنة الأولى في هذا المجال ومما يسمح الى أضافة لبنات أخرى تكمله والكمال لله وحده.

وهو من وراء القصد...وولي التوفيق.

المهندس

عثمان تمير حمادي

معاون مدير عام دائرة التنمية الاقليمية والمحلية

رئيس الفريق

2019

المحتويات

الصفحة	الموضوع	ت
أ		كلمة المدير العام
ب		كلمة معاون المدير العام
ت - ح		المحتويات
1	المقدمة	
3	البطالة	اولا
6	العجز السكني	ثانيا
8	خدمة المياه الصالحة للشرب	ثالثا
12	خدمة الصرف الصحي	رابعا
15	خدمة جمع النفايات	خامسا
18	خدمة تجهيز الكهرباء	سادسا
22	الخدمات الصحية	سابعا
26	الخدمات التعليمية	ثامنا
31	النشاط الصناعي	تاسعا
45	شبكة طرق النقل البري	عاشرا
47	النشاط الزراعي	احدى عشر
50	النشاط السياحي	اثنى عشر

الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	معدل البطالة (%) (حضر، ريف، الاجمالي) حسب المحافظات لعام 2016	5
2	النسبة المئوية للعجز السكني حسب المحافظات لعام 2016	8
3	متوسط نصيب الفرد من المياه المجهزة الصالحة للشرب (لتر/ يوم) حسب المحافظات لعام 2016	10
4	نسبة مقدار العجز في خدمة تجهيز مياه الشرب حسب المحافظات لعام 2018	11
5	النسبة المئوية للسكان غير المخدومين بخدمة شبكات المجاري حسب المحافظات لعام 2016	14
6	النسبة المئوية للسكان غير المخدومين بخدمة جمع النفايات حسب المحافظات عام 2016	15
7	نسبة العجز في خدمة تجهيز الكهرباء حسب المحافظات لعام 2018	18
8	العجز في المؤشرات الصحية الأساسية حسب المحافظات لعام 2015	20
9	العجز في المؤشرات التعليمية حسب المحافظات لعام 2015	22
10	التوزيع المكاني لأعداد المنشآت الصناعية الكبيرة وعدد العاملين حسب المحافظات لعام 2016	24
11	التوزيع المكاني لأعداد المنشآت الصناعية المتوسطة وعدد العاملين حسب المحافظات لعام 2016	24
12	التوزيع المكاني لأعداد المنشآت الصناعية الصغيرة وعدد العاملين فيها حسب المحافظات لعام 2016	25
13	(الفجوة) حصة الفرد من الطرق م/نسمة	26
14	العجز في أعداد دور الحضانة حسب المحافظات لعام 2015	28
15	العجز في اعداد رياض الأطفال حسب المحافظات لعام 2016	29
16	العجز والفائض في اعداد المدارس الابتدائية حسب المحافظات لعام 2016	30
17	الفائض في أعداد المدارس الثانوية حسب المحافظات لعام 2016	31
18	التوزيع المكاني لأعداد المنشآت الصناعية الكبيرة وعدد العاملين حسب المحافظات لعام 2016	33
19	الأهمية الصناعية للمنشآت الصناعية الكبيرة حسب المحافظات لعام 2016	34
20	الميزة النسبية للمنشآت الصناعية الكبيرة حسب المحافظات لعام 2016	35
21	الكفاءة الاقتصادية للمنشآت الصناعية الكبيرة حسب المحافظات لعام 2016	36
22	التوزيع المكاني لأعداد المنشآت الصناعية المتوسطة وعدد العاملين حسب المحافظات لعام 2016	37
23	الأهمية الصناعية % للمنشآت الصناعية المتوسطة حسب المحافظات لعام 2016	38
24	الميزة النسبية للمنشآت الصناعية المتوسطة حسب المحافظات لعام 2016	39
25	الكفاءة الاقتصادية للمنشآت الصناعية المتوسطة حسب المحافظات لعام 2016	39
26	التوزيع المكاني لأعداد المنشآت الصناعية الصغيرة وعدد العاملين فيها حسب المحافظات لعام 2016	41
27	الأهمية الصناعية % للمنشآت الصناعية الصغيرة حسب المحافظات لعام 2016	42

43	الميزة النسبية للمنشآت الصناعية الصغيرة حسب المحافظات لعام 2016	28
43	الكفاءة الاقتصادية للمنشآت الصناعية الصغيرة حسب المحافظات لعام 2016	29
47	حصة الفرد من الطرق م/ نسمة حسب المحافظات لعام 2016	30

الجدول

الصفحة	العنوان	الرقم
4	معدل البطالة (%) حسب البيئية (حضر، ريف) للمحافظات لعام 2016	1
7	العجز السكني حسب للمحافظات عام 2016	2
9	السكان المخدمين وغير المخدمين ومتوسط نصيب الفرد (لتر/ يوم) من خدمة المياه الصالحة للشرب حسب المحافظات لعام 2016	3
11	العجز او الفجوة في خدمة مياه الشرب حسب المحافظات في العراق لسنة 2016	4
13	السكان المخدمين وغير المخدمين بخدمة شبكات المجاري (العامة والمشاركة) وشبكات الامطار (الامطار والمشاركة) حسب المحافظات لعام 2016	5
17	السكان (حضر، ريف) المخدمين وغير المخدمين بخدمة جمع النفايات حسب المحافظات لعام 2016	6
19	كمية الطاقة الكهربائية المنتجة والمباعة والضائعات منها ونصيب الفرد منها والعجز في خدمة تجهيز الكهرباء حسب المحافظات لعام 2016	7
21	توزيع الطاقة الكهربائية المباعه حسب اصناف الاستهلاك (ميكا واط. ساعة) للمحافظات لعام 2016	8
23	العجز في المؤشرات الصحية الأساسية حسب المحافظات لعام 2016	9
27	العجز لمؤشرات الخدمات التعليمية حسب المحافظات للعام الدراسي 2016 - 2017	10
33	مؤشرات المنشآت الصناعية الكبيرة حسب المحافظات عام 2016	11
37	مؤشرات المنشآت الصناعية المتوسطة حسب المحافظات لعام 2016	12
40	مؤشرات المنشآت الصناعية الصغيرة حسب المحافظات لعام 2016	13
46	العجز في خدمة الطرق المبلطة بأنواعها حسب المحافظات لعام 2016	14
49	فجوات القطاع الزراعي حسب المحافظات لعام 2016	15
52	مؤشرات القطاع السياحي حسب المحافظات لعام 2016	16

المقدمة

التنمية عبارة عن تغييرات شاملة ومتواصلة للموارد البشرية والمادية في مختلف المجالات المعيشية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وهذه التغييرات تسير في اتجاه محدد لتحقيق غايات لأهداف مرسومة مسبقا، وبهذا تكون التنمية عملية تغيير مقصود ومنظم، ونتيجة لمسيرة التنمية الشاملة، وخاصة في الدول النامية، ظهرت الحالة المسماة فجوة التنمية والتي تعرف بانها الثغرات أو القصور الذي يحدث خلال عملية التنمية الشاملة سواءً على المستوى القطاعي أو المكاني. فهي (الفجوة) جاءت حصيلة أو نتائج الاهتمام بقطاعات اقتصادية أو خدمية أو اماكن معينة على حساب قطاعات أو اماكن اخرى، أو بعبارة اخرى نتاج تركيز جهود التنمية في بعض الانشطة الاقتصادية أو الخدمية على حساب اخرى، وهذا يمكن ان يعود الى طبيعة النشاط نفسه أو الى اسباب السياسات الاقتصادية المتبعة والاجراءات الحكومية التي تنتهجها الدولة في وقت معين، وطبيعة المكان الذي تكون إمكاناته ضعيفة او معدومة بحيث ينتج عن ذلك فارق واضح في مجال معين بينه وبين مكان اخر المعبر عنه بفجوة التنمية.

لقد اخذت تلك الفوارق التنموية أو الفجوات في التنمية بين المحافظات اهتماما واسعا من قبل المخططين والباحثين على حدٍ سواء، وتظهر تلك الفوارق عادة نتيجة ضعف أو غياب المساواة في توزيع عوائد النمو ومكاسب التنمية بين وضمن مناطق البلد الواحد، الامر الذي يؤدي الى تباين في مستويات التنمية المكانية، فهناك مناطق ذات مؤشرات تنموية وخدمية عالية بينما الاخرى كانت ذات مؤشرات متوسطة وواطئة، لذا فان الاثار المحتملة للفوارق في التنمية عموما يمكن تلخيصها بما يأتي:

1. وجود موارد اقتصادية غير مستغلة في المناطق الاقل تطورا مما يحرم تلك المناطق من فرص استخدامها في التنمية.
2. ارتفاع تكاليف الاستثمار والانتاج في المناطق الاقل تطورا نتيجة عدم توفر البنى الارتكازية الاساسية حيث يتم التركيز على تلك الخدمات من عند المشاريع الاستثمارية مما يشكل كلف اضافية على تلك المشاريع.

3. أن التركيز على قوالب جاهزة للتنمية مثل نظرية النمو المتوازن التي تركز على الصناعات الاستهلاكية والاستراتيجية التي تتطلب استثمارات ضخمة غالباً مما تعجز البلدان النامية عن توفيرها، علماً أن نظرية النمو المتوازن قد تطبق في المراحل المتقدمة لعملية التنمية، أما في المراحل الأولى فمن المستحسن تركيز الموارد المتاحة في المجالات التي تجعل الاقتصاد الوطني أكثر مرونة مما يزيد من درجة استجابته لتوسيع السوق والطلب.

4. عدم التكامل التام بين المناطق الجغرافية للبلد الواحد فضلاً عن عدم التكامل للمنطقة الواحدة فيما بينها، وهذا ما يسبب وجود ارتباطات خارجية للمناطق والمحافظات المتطورة، وبالتالي يزيد من التبعية الاقتصادية والتجارية الخارجية لها، ويزيد من درجة انخفاض المستوى والتطور الاقتصادي. وأن تعزيز مبدأ الكفاءة الاقتصادية (الإنتاجية) والعدالة الاجتماعية في توزيع عوائد النمو والتنمية بين المحافظات العراقية، سيؤدي بالتالي إلى الحد أو التخفيف من العجز أو الفوارق في ميادين التنمية بين المحافظات.

أعد هذا التقرير بهدف تشخيص تلك الفجوات أو الفوارق، التي تسهل على صانعي القرار رسم السياسات والإجراءات التي تحقق التوازن بين المحافظات ومناطقها وفقاً للاحتياج وحسب الأولويات التي تحددها نسب تلك الفجوات ومدى تناولها صعوداً ونزولاً بين قطاعات التنمية المختلفة بما يؤدي إلى ردم هذه الفجوات أو حتى تقليل الفروقات بينها إلى حد الوصول إلى انائها تماماً على المدى الزمني الذي تحدده الموارد المالية التي يتعامل معها صانع القرار في بلدنا.

أولاً: البطالة

من أهم متطلبات تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق تظافر الجهود من أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة ولخفض معدلات البطالة قدر ما أمكن، وعلى وفق تفصيلات تحددها السياسة التتموية نفسها، والتي تعكس بدورها قدرة تلك السياسات للحد من ظاهرة البطالة، وذلك بعد التعرف على جانبي العرض والطلب على قوة العمل وتحديدهم الاحتياجات وما تعكسه من آثار على الدخل الوطني.

إن للبطالة مفهوماً هو عدم ممارسة الأفراد الذين هم في سن العمل النشاط الاقتصادي خلال فترة زمنية معينة لظروف خارجة عن إرادتهم بالرغم من قدرتهم على العمل ورغبتهم فيه وبحتم عنه.

كما يمكن القول إن سوق العمل حالياً في العراق يعتبر مشوهاً لأسباب اجتماعية واقتصادية متلازمة مع طبيعة شعوب العالم النامي، ولا يمكن تطبيق مفهوم (التشغيل) القائم على تفاعلات قوى عرض العمل والطلب عليه، والسائد الاستخدام في الدول الصناعية المتقدمة، إذ إن تفسيره الاقتصادي يختلف في الدول النامية.

إن البطالة في عموم المحافظات العراقية هي بطالة تراكمية ولها آثار اقتصادية واجتماعية سلبية لا يمكن تجاهلها، وإن من أهم أسباب البطالة محلياً هي عدم قدرة الدولة على إنشاء وتشغيل مشاريع استثمارية في المناطق الجنوبية والشمالية والتي من شأنها أن تمتص جزءاً من البطالة، فضلاً عن عامل النمو السكاني. وإن للبطالة تأثيرات اجتماعية واقتصادية وأمنية ونفسية على المجتمع، ومن تحليل الجدول (1) يتبين ما يأتي:

1. بلغ معدل البطالة الكلية في العراق عام 2016 نسبة (10.8%)، وتركزت في محافظات "ميسان وذي قار والمثنى" وبنسبة (17.1%)، و(14.9% و14.5%) على التوالي، الشكل (1).
2. بلغت نسبة البطالة في الحضر (11.5%)، وفي الريف بلغت (8.8%).
3. تركزت البطالة في الريف في محافظات "المثنى، كركوك، البصرة" وبنسبة (19%)، و(17.3% و15%) على التوالي. أما بطالة الحضر فقد تركزت في محافظات "ميسان وذي قار والقادسية" وبنسبة (20.2%)، و(17.4% و13.7%) على التوالي.

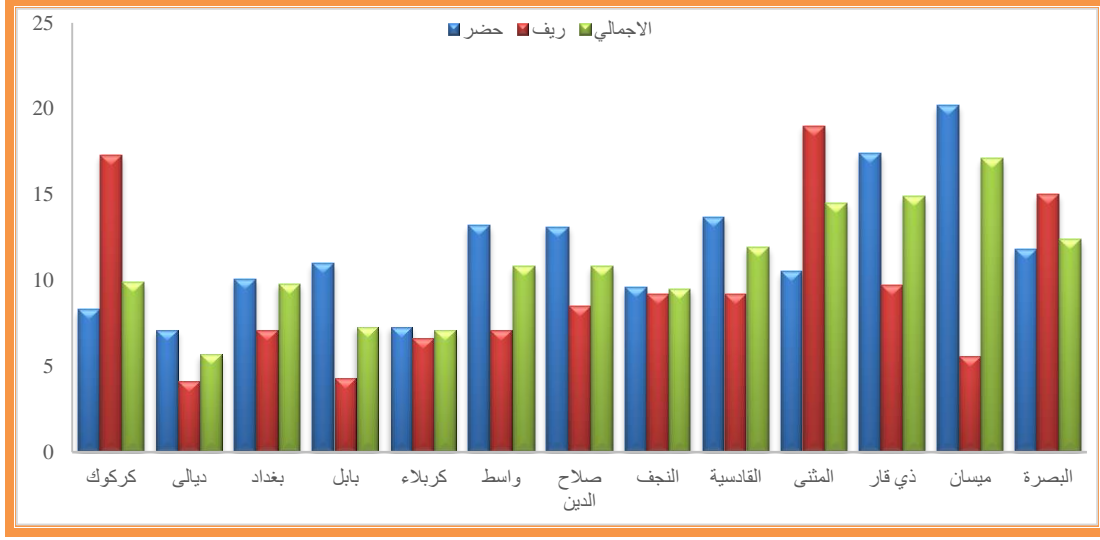
جدول (1) معدل البطالة (%) حسب البيئة (حضر، ريف) للمحافظات لعام 2016

المحافظة	حضر	ريف	الاجمالي
كركوك	8.3	17.3	9.9
ديالى	7.1	4.1	5.7
بغداد	10.1	7.1	9.8
بابل	11	4.3	7.3
كربلاء	7.3	6.6	7.1
واسط	13.2	7.1	10.8
صلاح الدين	13.1	8.5	10.8
النجف	9.6	9.2	9.5
القادسية	13.7	9.2	11.9
المثنى	10.5	19	14.5
ذي قار	17.4	9.7	14.9
ميسان	20.2	5.6	17.1
البصرة	11.8	15	12.4
العراق	11.5	8.8	10.8

المصدر/ الجهاز المركز للإحصاء، قسم تحليل البيانات، مسح الامن الغذائي، 2016.

4. ان الاولويات التخطيطية في معالجة البطالة، ستكون حسب ترتيب المحافظات بمعدلات البطالة لعام 2016، وتأسيسا لذلك ستكون محافظات "ميسان، ذي قار، المثنى، البصرة، القادسية" ذات اولوية اولى في البرامج التنموية والتخفيف من البطالة، كونها ذات معدلات بطالة عالية بالمقارنة مع المعدل الوطني للبطالة، ومن ثم محافظات "صلاح الدين، واسط، كركوك، بغداد، النجف" كأولوية ثانية، و ثم محافظات "بابل وكربلاء وديالى" كأولوية ثالثة. أما محافظتي (الانبار ونيوى) فلا توجد بيانات عنهما نتيجة الظروف التي مرت بهما من احتلال المدن من قبل العصابات الإرهابية، والعمليات العسكرية وتدمير للبنى التحتية فيهما وجميع قطاعات ونواحي الحياة فيهما.

شكل (1) معدل البطالة (%) (حضر، ريف، الاجمالي)
حسب المحافظات لعام 2016



المصدر/ جدول (1).

وُيُقترح لمعالجة البطالة في العراق ما يأتي:

- ❖ على مؤسسات الدولة كافة تشجيع وتوسيع قطاعات وانشطة الصناعات التحويلية والنقل والمواصلات والكهرباء والقطاع السياحي من خلال زيادة حجم الاستثمارات الموجهة لها، كونها تسهم وبدرجة كبيرة في نمو فرص العمل، اما بقية القطاعات (كالزراعة والبناء والتشييد والتجارة والمال والخدمات) فان الوضع يختلف كثيرا وذلك لان الاستثمارات فيها تميل ان تكون في الغالب بديلا عن عنصر العمل بسبب امكانية استخدام (المكائن والمعدات والتجهيز المسبق في التشييد واستخدام الحاسوب وتقنية المعلومات في قطاع التجارة والمال).
- ❖ تنشيط وتنظيم وحماية أنشطة القطاع الخاص وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر لقدرة هذه الأنشطة في استيعاب القوى العاملة في جميع المحافظات كمنح القروض ومراجعة القوانين الداعمة للقطاع الخاص بما يزيد من سرعة نموه وجعل الاستراتيجيات الإصلاحية ملزمة للجهات كافة.

ثانياً: العجز السكني

تشكل المساكن أكثر من نصف الثروة الاسرية في العالم، فضلاً عن كونها من أهم مقومات الرفاه والاستقرار الاجتماعي وأساس المدينة والتحضر. وقطاع البناء والتشييد لا يستهان به في توليد الدخل وتشغيل القوى العاملة الماهرة وغير الماهرة، وله آثار إيجابية على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بها، وبالتالي يسهم بدرجة كبيرة في امتصاص جزء كبير من البطالة.

ويعبر عن العجز في الوحدات السكنية من خلال الفرق بين ما هو متوفر من الوحدات السكنية بأشكالها المختلفة وعدد الأسر في المجتمع، فإذا كان هنالك فرق لصالح الأسر أي أن عدد الوحدات السكنية أقل من عدد الأسر فأن هنالك عجز سكني يعبر عنه بالفجوة. مع الإشارة إلى أن تغير نمط الأسرة ونمو المجتمع المستمر يؤدي ذلك إلى زيادة في عدد الأسر بشكل ملحوظ يولد حاجة سكنية مستقبلية فضلاً عن الحاجة الحالية.

إن حاجة الإنسان إلى السكن من الاحتياجات الضرورية التي يهدف الإنسان إلى تحقيقها (إشباعها) وإن النقص في هذه الحاجة له آثار اجتماعية واقتصادية على مستوى الأسرة والمجتمع فضلاً عن الجانب النفسي للفرد، ويمكن وصف واقع السكن في العراق من خلال الآتي:

1. بلغ عدد الأسر لعام 2016 (4121703) أسرة لمجمل المحافظات باستثناء محافظات (دهوك واربيل والسليمانية ونيوى والانبار وصلاح الدين).
2. إن مقدار العجز الكلي في العراق (عدا إقليم كردستان) من الوحدات السكنية عام 2016 هو حوالي (1818617) وحدة سكنية، بموجب المنهجية المستخدمة في التقدير.
3. تركز العجز السكني في محافظات "بغداد وذي قار وديالى والنجف" وبأهمية نسبية بلغت (51.6%، 46.4% و42.9% و42.4%) على التوالي، الجدول (2)، والشكل (2).

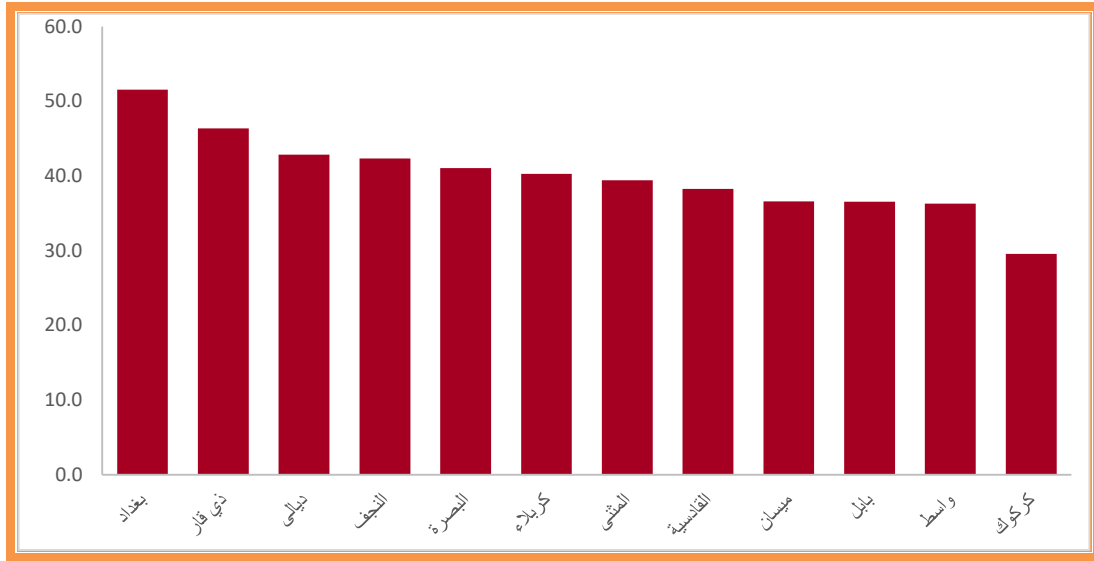
جدول (2) العجز السكني حسب للمحافظات عام 2016

المحافظة	عدد الاسر لعام 2016	عدد الوحدات السكنية لعام 2016	العجز السكني لعام 2016	نسبة العجز السكني لعام 2016
نينوى				
كركوك	223671	157506	66165	29.6
ديالى	269243	153783	115460	42.9
الانبار				
بغداد	1565881	758250	807631	51.6
بابل	297852	189002	108850	36.5
كربلاء	195080	116434	78646	40.3
واسط	188123	119841	68282	36.3
صلاح الدين				
النجف	234283	135018	99265	42.4
القادسية	182646	112751	69895	38.3
المتشي	105786	64058	41728	39.4
ذي قار	305538	163811	141727	46.4
ميسان	144867	91818	53049	36.6
البصرة	408733	240815	167918	41.1
الإجمالي	4121703	2303086	1818617	44.1

المصدر/ - الجهاز المركزي للإحصاء، بيانات عام 2016، مديرية إحصاءات البناء والتشييد، ووحدة التحليل الإحصائي.
- تم احتساب العجز السكني اعتمادا على ان لكل اسرة وحدة سكنية.

4. ان الاولويات التخطيطية لمعالجة مشكلة العجز السكني تتطلب ان تكون الاولوية الاولى لمحافظات "بغداد وذي قار وديالى والنجف" في مشاريع الاسكان وتعليمات فرز الاراضي السكنية، ومن ثم محافظات "البصرة وكربلاء والمتشي والقادسية" كأولوية ثانية، وثم محافظات "ميسان وبابل وواسط وكركوك" كأولوية ثالثة.
ومحافظات كل من (نينوى، الانبار، صلاح الدين) فلا توجد بيانات إحصائية عن العجز السكني فيها، نظرا للظرف الذي عاشته تلك المحافظات نتيجة الظروف الأمنية من احتلال العصابات الإرهابية لمدن تلك المحافظات، وقد شملت بخطة إعادة اعمار المحافظات المتضررة من الإرهاب وهي خاصة بها.

شكل (2) النسبة المئوية للعجز السكني
حسب المحافظات لعام 2016



المصدر/ جدول (2).

ويُقترح لمعالجة أزمة السكن الحالية ما يأتي:

1. تسهيل دخول القطاع الخاص (شركات القطاع السكني الخاصة) بهذا القطاع للدخول المنظم في الحلول التخطيطية الفاعلة (النمط العمودي الجاهز الملائم لأوضاع العراق ومدن الضواحي السكنية والمدن الجديدة).
2. اعادة العمل بمؤسسات (الاسكان العسكري) و(اسكان موظفي الدولة) وتفعيل العمل بقانون الجمعيات الاسكانية الذي تم الغائه وذلك بأسلوب جديد.

ثالثا: خدمة المياه الصالحة للشرب

تمثل المياه الصالحة للشرب ضرورة ملازمة لحياة الافراد، وخاصة الحياة المنزلية التي تتطلب توافر مياه الشرب والغسل والطبخ والحدائق وغيرها، فضلا عن مياه الاستخدام العام، ولكي تحقق مياه الشرب غايتها من الناحية البيئية والصحية يجب ان تكون نقية وذات جودة نوعية عالية وكفؤة في تلبية الاحتياجات اللازمة للسكان، فالمياه العذبة هي التي لها دور رئيس في استدامة الصحة والانتاج الغذائي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فان توافرها وتجهيزها والمحافظة عليها من الاسراف وسوء الاستخدام من المجتمع، وادارتها بشكل امثل امر في غاية الاهمية والمسؤولية الاخلاقية والانسانية، ومن تحليل الجدول (3) يتبين ما يأتي:

بلغت النسبة المئوية للسكان المخدومين بخدمة شبكات مياه الشرب في العراق عام 2016، حوالي (83.6٪).

على مستوى المحافظات يتبين أن أعلى النسب للسكان المخدومين بمياه الشرب تركزت في محافظات "النجف وديالى وميسان" ونسبة (92.9٪، 92.4٪ و92.0٪) على التوالي. بلغت النسبة للسكان الحضر (89.4٪)، وفي الريف كانت النسبة (69.9٪)، وان أعلى نسبة للحضر كانت في محافظات (ديالى وواسط) (100٪) لكل منهما، وأقل نسبة في محافظة صلاح الدين (57٪). أما في الريف فحصلت محافظة البصرة على أعلى النسب (90٪)، وأقلها في محافظة صلاح الدين بنسبة (40٪).

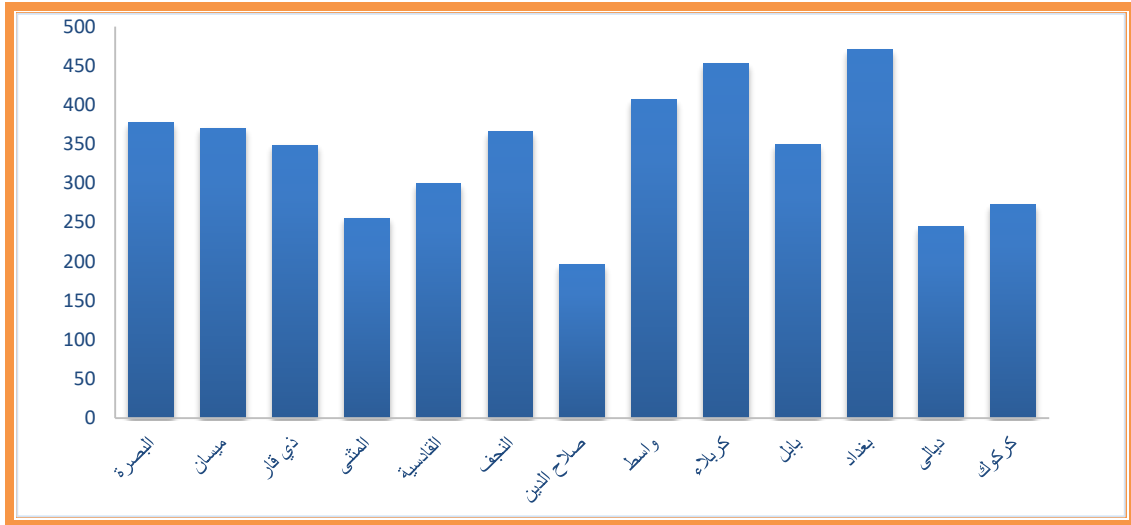
جدول (3) السكان المخدومين وغير المخدومين ومتوسط نصيب الفرد (لتر/ يوم) من خدمة المياه الصالحة للشرب حسب المحافظات لعام 2016

المحافظة	عدد السكان الإجمالي	عدد السكان المخدومين			نسبة السكان المخدومين			معدل كميات المياه المجهزة (المباعة) الصالحة للشرب (م ³ /يوم)			متوسط نصيب الفرد (لتر/يوم)		
		حضر	ريف	الإجمالي	حضر	ريف	الإجمالي	حضر	ريف	الإجمالي	حضر	ريف	الإجمالي
كركوك	1588463	1081209	342986	1424195	92.0	83.0	89.7	326847	62257	389104	302	182	273
ديالى	1622106	799531	699189	1498720	100.0	85.0	92.4	201771	165086	366857	252	236	245
بغداد	8095645	6573975	545133	7119108	92.8	54.0	87.9	3219266	135884	3355150	490	249	471
بابل	2045771	870654	697219	1567873	88.0	66.0	76.6	219333	328999	548332	252	472	350
كربلاء	1210568	729328	320163	1049491	90.0	80.0	86.7	332826	142640	475466	456	446	453
واسط	1367993	824484	423937	1248421	100.0	78.0	91.3	346568	161224	507792	420	380	407
صلاح الدين	1579662	406806	346387	753193	57.0	40.0	47.7	62442	85476	147918	153	247	196
النجف	1462706	1024754	333631	1358385	98.0	80.0	92.9	342795	154009	496804	335	462	366
القادسية	1280622	587787	327533	915320	80.0	60.0	71.5	172607	101372	273979	294	310	299
المتن	806368	326547	290044	616591	89.0	66.0	76.5	94562	63042	157604	290	217	256
ذي قار	2080188	935811	579786	1515597	70.0	78.0	72.9	370325	158710	529035	396	274	349
ميسان	1106212	760583	256659	1017242	93.0	89.0	92.0	296305	80593	376898	390	314	371
البصرة	2894591	2117153	487979	2605132	90.0	90.0	90.0	797627	187097	984724	377	383	378
الإجمالي	27140895	17038622	5650646	22689268	89.4	69.9	83.6	6783274	1826389	8609663	398	323	379

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء، قسم إحصاءات البيئة، تقرير الإحصاءات البيئية للعراق لسنة 2016.

وحسب مؤشر (متوسط نصيب الفرد من مياه الشرب) للمحافظات ستكون وفق ثلاث مجموعات وحسب متوسطها، وضمن هذه الأقسام فقد اعتبر أقل متوسط للمحافظات هو العجز الحاصل في المياه الصالحة للشرب، وضمت المجموعة الأولى محافظات (صلاح الدين، المتن، القادسية، ديالى، كركوك). والثانية محافظات (ذي قار، بابل، النجف، البصرة، ميسان). والمجموعة الثالثة (واسط، كربلاء، بغداد)، الشكل (3).

شكل (3) متوسط نصيب الفرد من المياه المجهزة الصالحة للشرب (لتر/ يوم)
حسب المحافظات لعام 2016



المصدر/ جدول (3).

وبعد مناقشات مستفيضة مع عدة جهات معنية بالأمر والاتصالات المكثفة والمراجعات واللقاءات والاجتماعات الخاصة بالفريق، حيث تم التوصل الى اعتماد المعيار التخطيطي (250/لتر/ فرد/ يوم)، وبعد استخدامه حسب معدل نصيب الفرد/ لتر/ يوم، نجد ما يلي من الجدول (4):

1. بلغ متوسط نصيب الفرد العراقي من المياه الصالحة للشرب حوالي (284 لتر/ يوم/ فرد)، وتباينت المحافظات فيما بينها بهذا المؤشر ما بين (94 – 414) لتر/ يوم/ فرد، وقد حصلت محافظة صلاح الدين على أقل متوسط أذ بلغ (94) لتر/ يوم/ فرد وأعلى متوسط كان في محافظة بغداد بمتوسط (414) لتر/ يوم/ فرد.

2. بأن عدد السكان المخدمين بالمياه الصالحة للشرب بلغ (22689268) وغير المخدمين (4451627).

3. يشير المعدل العام الى ان هناك زيادة تقدر بـ (34) لتر/ يوم/ فرد، لكن الفروقات بين المحافظات تظهر وجود عجز كبير في محافظات عدة. وان الاخذ بهذا المعدل يؤدي الى التضليل في اتخاذ القرار على اعتبار ان هنالك فروق او تباينات كبيرة بين المحافظات، فبعضها فيها زيادة بكمية مياه الشرب والأخرى فيها عجز كبير.

فوجد أن محافظة صلاح الدين جاءت بالمرتبة الأولى بالعجز في هذا المؤشر، ومن ثم محافظات (المثنى، القادسية، ديالى، كركوك). وبالمجموعة الثانية ضمت محافظات

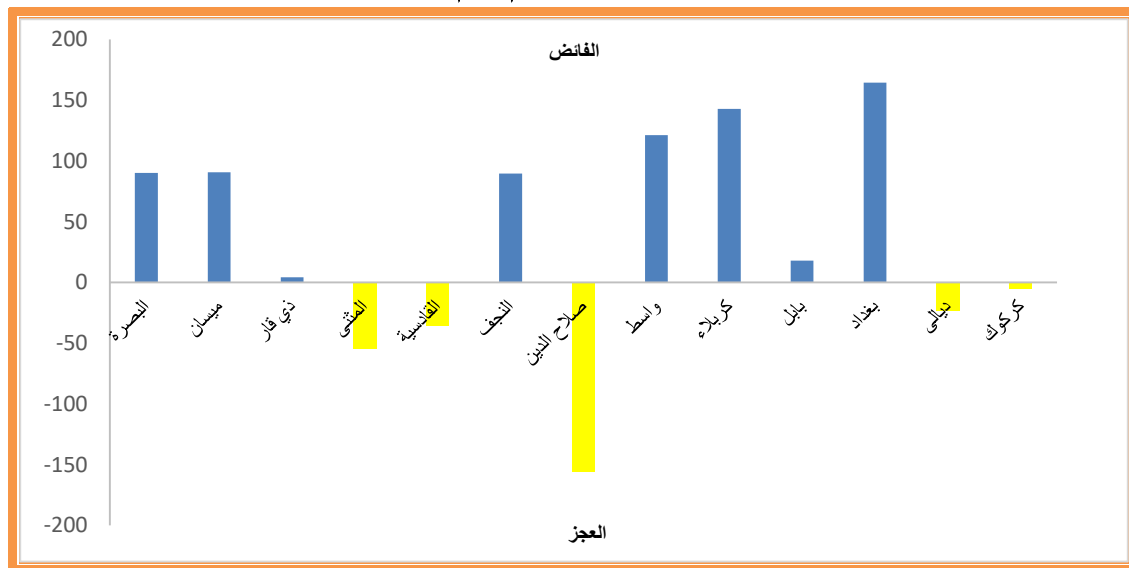
(ذي قار، بابل، النجف، البصرة، ميسان). وبالمجموعة الثالثة محافظات (واسط، كربلاء، بغداد)، الشكل (4).

جدول (4) العجز او الفائجة في خدمة مياه الشرب حسب المحافظات في العراق لسنة 2016

المحافظة	عدد السكان	عدد السكان المخدمين	عدد السكان غير المخدمين	معدل كميات المياه المجهزة (المباعة) الصالحة للشرب (م ³ /يوم)	متوسط نصيب الفرد للتر /يوم	متوسط نصيب الفرد المخدم للتر /يوم	المعيار القياسي لمياه الشرب للفرد لتر / يوم	العجز في مياه الشرب حسب المعيار القياسي لمعدل نصيب الفرد المخدم للتر /يوم	العجز في مياه الشرب حسب المعيار القياسي لمعدل نصيب الفرد للتر /يوم
كركوك	1588463	1424195	164268	389104	245	273	250	-5.04	23.21
ديالى	1622106	1498720	123386	366857	226	245	250	-23.84	-5.22
بغداد	8095645	7119108	976537	3355150	414	471	250	164.44	221.29
بابل	2045771	1567873	477898	548332	268	350	250	18.03	99.73
كربلاء	1210568	1049491	161077	475466	393	453	250	142.76	203.04
واسط	1367993	1248421	119572	507792	371	407	250	121.19	156.75
صلاح الدين	1579662	753193	826469	147918	94	196	250	-156.36	-53.61
النجف	1462706	1358385	104321	496804	340	366	250	89.65	115.73
القادسية	1280622	915320	365302	273979	214	299	250	-36.06	49.33
المتشي	806368	616591	189777	157604	195	256	250	-54.55	5.61
ذي قار	2080188	1515597	564591	529035	254	349	250	4.32	99.06
ميسان	1106212	1017242	88970	376898	341	371	250	90.71	120.51
البصرة	2894591	2605132	289459	984724	340	378	250	90.19	127.99
الإجمالي	27140895	22689268	4451627	8609663	284	339	250	34	89.4

المصدر/ من عمل الفريق التخطيطي وبالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء 2016.

شكل (4) العجز والفائض في مياه الشرب حسب المعيار القياسي لمعدل نصيب الفرد /لتر /يوم لعام 2016



المصدر/ جدول (4).

ويُقترح لتحسين خدمة تجهيز المياه الصالحة للشرب:

1. تحسين اساليب العمل والتشغيل في محطات انتاج مياه الشرب وبما يسهم في تقليل الهدر والضائعات من المياه الصالحة للشرب، وكذلك القيام بأعمال الصيانة الدورية لشبكات توزيع المياه للحد من الضائعات المائية اثناء النقل والتوزيع.
2. الاولويات التخطيطية، ستكون للمحافظات وحسب ترتيب نسبة السكان غيرالمخدومين بخدمة تجهيز المياه الصالحة للشرب، وتأسيسا لذلك ستكون الاولوية الاولى لمحافظات "صلاح الدين، المثنى، القادسية، ديالى، كركوك" ومن ثم محافظات "ذي قار، بابل، النجف، البصرة، ميسان" كأولوية ثانية، و ثم محافظات "واسط، كربلاء، بغداد" كأولوية ثالثة.

رابعاً: خدمة الصرف الصحي

تمثل مشاريع الصرف الصحي العمود الفقري لجميع مشاريع البنى التحتية في المجتمعات المتحضرة، ومن دونها لا يمكن تحقيق أي تطور او رفاهية حضارية للمجتمع، وبالرغم من اهمية الصرف الصحي للمجتمعات الا انها تشكل مصدرا خطيرا للتلوث البيئي يهدد حياة الانسان، ويهدد أيضا قيام المشاريع الأخرى، كما ان التخلص من مياه الصرف الصحي عن المدينة دون معالجة يؤثر على محيط المدينة بيئيا وقد يؤدي الى تفشي الأوبئة والامراض، لذلك يجب معالجتها بالطريقة التي تحقق الامن البيئي، فضلا عن الاستفادة الاقتصادية من هذه المخلفات.

وان من اهم مشاكل قطاع الصرف الصحي هو عدم اكمال تنفيذ المشاريع وعدم كفاءة المنجز منها لأسباب فنية ومالية، فضلا عن قدم محطات المعالجة والتجاوزات واسعة النطاق عليها من المواطنين، وقلة الملاكات الفنية والإدارية العاملة فيها، وقلة الآليات المتخصصة، فضلا عن شحة وتذبذب تجهيز الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل المشاريع. لذا فان استمرار هذه المشاكل جعلت موضوع تطور قطاع الصرف الصحي مهمة بالغة التعقيد لدى المخططين.

ونجد ضرورة اتباع استراتيجية محكمة لإدارة هذا القطاع وان تتضمن تنفيذ مشاريع الصرف الصحي وشبكات الامطار الى جانب مثيلاتها من مشاريع البنى المتكاملة (شبكات الماء والكهرباء والسكك الحديد والطرق والجسور وغيرها) كحزمة متكاملة لمنع التعارضات مع المشاريع الاخرى وتقليل التكاليف، ويشير الجدول (5) الى ما يأتي:

1. بلغت النسبة المئوية للسكان المخدومين بشبكات المجاري "العامة والمشاركة" عام 2016، حوالي (40%)، وتركزت نسبتهم في محافظات "بغداد وميسان والنجف وواسط وذي قار" ونسبة (75.9%، 72.5% و60.1%، 45.2%، 45%) على التوالي.
2. بلغت النسبة المئوية للسكان غير المخدومين بشبكات المجاري عام 2016 حوالي (60%)، وتركزت نسبتهم في محافظات "ديالى وكركوك وبابل وصلاح الدين والقادسية والمثنى" ونسبة (98.2%، 96.3%، 94.2%، 88.3%، 88%، 78.2%) على التوالي، مما يستلزم اعطائها الاولوية في مشاريع انشاء وتوسيع محطات وشبكات المجاري وشبكات الامطار.

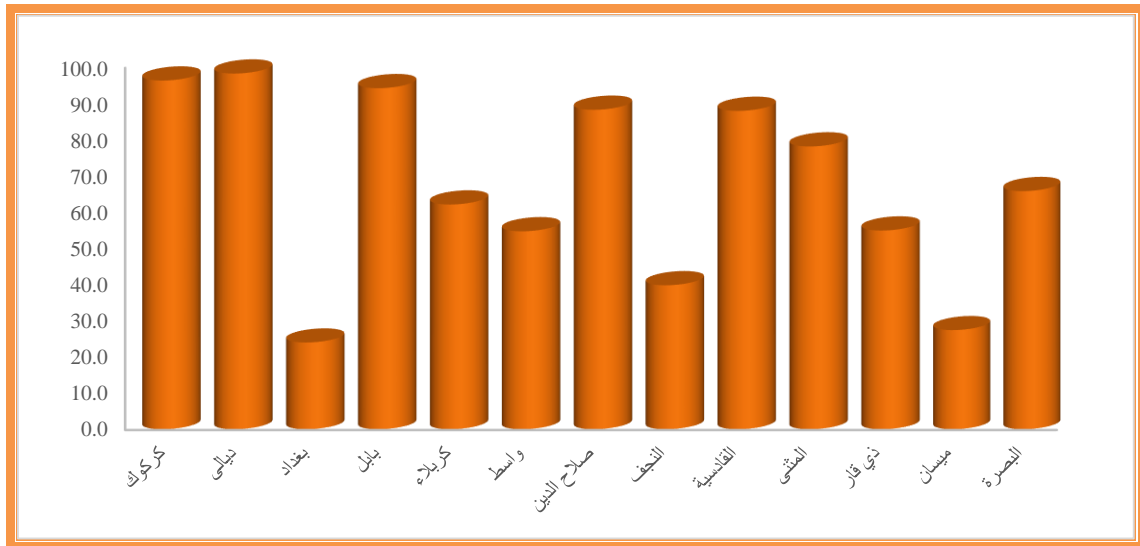
جدول (5) السكان المخدومين وغير المخدومين بخدمة شبكات المجاري (العامة والمشاركة) وشبكات الامطار (الامطار والمشاركة) حسب المحافظات لعام 2016

المحافظة	عدد السكان	عدد السكان المخدومين بخدمة شبكات المجاري (العامة والمشاركة)	النسبة المئوية للسكان المخدومين بشبكات المجاري (العامة والمشاركة)	عدد سكان الحضر	عدد السكان (الحضر) المخدومين بخدمة شبكات الامطار (الامطار والمشاركة)	النسبة المئوية للسكان (الحضر) المخدومين بخدمة شبكات الامطار (الامطار والمشاركة)	النسبة المئوية للسكان غير المخدومين بشبكات مياه الامطار (الامطار والمشاركة)
نينوى	3702215			2248200			
كركوك	1588463	58761	3.7	1175227	705136	96.3	40
ديالى	1622106	28783	1.8	799531	207878	98.2	74
الانبار	1755459			879561			
بغداد	8095645	6144164	75.9	7086139	2823321	24.1	60.2
بابل	2045771	118725	5.8	989379	59363	94.2	94
كربلاء	1210568	457856	37.8	810364	402751	62.2	50.3
واسط	1367993	618363	45.2	824484	659587	54.8	20
صلاح الدين	1579662	185561	11.7	713695	164150	88.3	77
النجف	1462706	878360	60.1	1045667	773794	39.9	26
القادسية	1280622	154294	12	734734	124905	88	83
المثنى	806368	176115	21.8	366907	183454	78.2	50
ذي قار	2080188	935811	45	1336873	922442	55.0	31
ميسان	1106212	801474	72.5	817831	801474	27.5	2
البصرة	2894591	988005	34.1	2352392	1105624	65.9	53
الإجمالي	28896354	11546272	40	22180984	8933879	60	59.7

المصدر/ من اعداد فريق العمل باعتماد بيانات، تقرير الاحصاءات البيئية لعام 2016.

3. بلغت النسبة المئوية لسكان (الحضر) المخدمين بشبكات "الامطار والمشاركة" (40.3%) في عام 2016، وتركزت نسبتهم في محافظات "ميسان وواسط النجف وذي قار وكركوك" وبنسبة (98%، 80%، 74%، 69%، 60) على الترتيب.
4. السكان(الحضر) غير المخدمين بلغت نسبتهم (59.7%) من السكان وتركزت اعدادهم في محافظات "بابل والقادسية وصلاح الدين وديالى وبغداد" وبنسبة (94%، 83%، 77%، 74%، 60.2%) على الترتيب، الشكل (5).
5. ان ترتيب الاولوية التخطيطية لمشاريع شبكات المجاري (العامة والمشاركة)، يتطلب ان تكون محافظات "ديالى وكركوك وبابل وصلاح الدين والقادسية والمثنى" ضمن الاولوية الاولى ومن ثم محافظات "البصرة وكربلاء وذي قار وواسط والنجف" كأولوية ثانية، و ثم محافظات "ميسان وبغداد" كأولوية ثالثة، في برامج تنفيذ مشاريع شبكات المجاري (العامة والمشاركة).

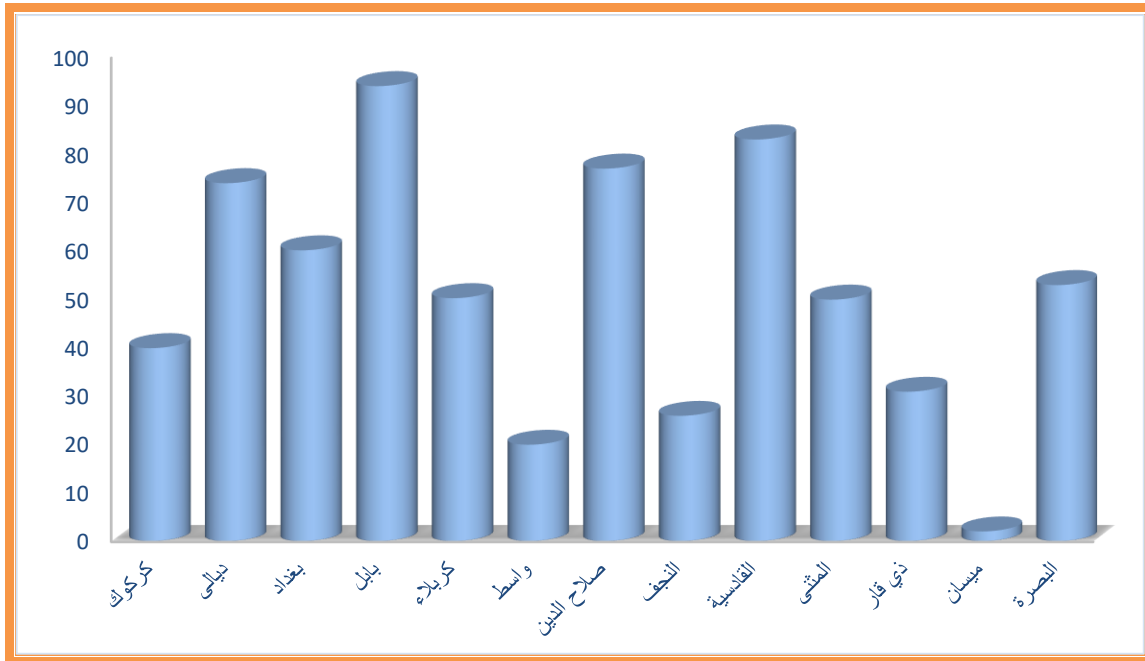
شكل (5) النسبة المئوية للسكان غير المخدمين بخدمة شبكات المجاري (العامة والمشاركة) حسب المحافظات لعام 2016



المصدر/ جدول (5).

6. الأولوية التخطيطية لمشاريع شبكات مياه الامطار (الامطار والمشاركة)، يتوجب أن تكون الأولوية الأولى لمحافظة (بابل والقادسية وصلاح الدين وديالى وبغداد)، ومن ثم محافظات (البصرة وكربلاء والمثنى وكركوك وذي قار) كأولوية ثانية، والأولوية الثالثة تضم (النجف وواسط وميسان)، بالمشاريع الخاصة بهذه الخدمة، الشكل (6).

شكل (6) النسبة المئوية لسكان (الحضر) الغير مخدومين بخدمة شبكات الامطار (الامطار والمشاركة) حسب المحافظات لعام 2016



المصدر/ جدول (5).

خامسا: خدمة جمع النفايات

ان ازدياد عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة في المدن وزيادة معدلات الاستهلاك تبعاً لذلك، فضلا عن زيادة النشاطات التجارية والصناعية والزراعية داخل المدن ادى الى انتاج الكثير من المخلفات، بما تحويه من مواد قابلة للتحلل والتفسخ أو مواد غير قليلة للتحلل (البلاستيكية والمطاطية وغيرها) أو الفضلات الصلبة (مخلفات مواد البناء والحديد والالمنيوم وغيرها). وتتباين اشكال هذه المواد ما بين الصلبة والسائلة والغازية الا ان المواد الصلبة تعتبر اكثر ضررا على البيئة، لذلك تعتبر عملية جمع النفايات ومن ثم نقلها الى مواقع الطمر للتخلص منها مشكلة كبيرة تعاني منها المدن العراقية حاليا، حيث يظهر واقع الحال تكديس النفايات سواءً بالأزقة أو الساحات أو المناطق السكنية.

ومن تحليل الجدول (6) يتبين ما يأتي:

بلغت النسبة المئوية للسكان المخدمين بخدمة جمع النفايات (60%) في عام 2016، وتركزت النسبة المئوية للمخدمين في محافظات "البصرة وبغداد والنجف وميسان وكركوك" بنسبة (82%، 81%، 76%، 75%، 74%) على التوالي، ومحافظتي (نينوى والانبار) لا تتوفر بيانات عنهما.

فيما كانت نسبة السكان (الحضر) المخدمين بخدمة جمع النفايات (74.8%) للعام 2016، وتركزت في محافظات "كركوك والنجف والمثنى وميسان والبصرة" بنسبة (99.5%، 99.4%، 96.6%، 91.8%، 91.8%) على الترتيب، ومحافظات (نينوى والانبار) فلا توجد بيانات عنها.

اما نسبة السكان (الريف) المخدمين بجمع النفايات بلغت (7.2%) لعام 2016، وكانت محافظات (البصرة وميسان والنجف وكربلاء وصلاح الدين) هي الأكثر خدمة من بقية المحافظات بنسبة (37.2%، 26.4%، 18.0%، 17.2%، 13.7%) على التوالي. اما محافظات (كركوك وبابل وواسط والقادسية والمثنى وذي قار ونينوى والانبار) فلا تتوفر بيانات عنها.

تبين ان نسبة السكان غير المخدمين بخدمة جمع النفايات (40%) في 2016، وتركزت في محافظات (واسط وبابل وديالى وذي قار والمثنى) بنسبة (62%، 59%، 57%، 57%)، (56%) على التوالي، الشكل (7).

من خلال تحليل البيانات للسكان (الحضر) غير المخدمين بخدمة جمع النفايات نلاحظ بأن نسبتهم كانت (25.2%)، وأن محافظات (واسط وذي قار وديالى وكربلاء والقادسية) بنسبة (36.2%، 33%، 25.4%، 20.6%، 19.3%) بالترتيب.

نجد أن نسبة السكان (الريف) غير المخدمين بخدمة جمع النفايات (92.8%) وجاءت محافظات (بغداد وديالى وصلاح الدين) بالمقدمة بـ (89%، 88%، 86%).

جدول (6) السكان (حضر، ريف) المخدمين وغير المخدمين بخدمة جمع النفايات
حسب المحافظات لعام 2016

المحافظة	عدد السكان	عدد السكان المخدمين بخدمة جمع النفايات	عدد سكان (الحضر) المخدمين بخدمة جمع النفايات	عدد سكان (الريف) المخدمين بخدمة جمع النفايات	النسبة المئوية للسكان المخدمين بخدمة جمع النفايات (الحضر)	النسبة المئوية للسكان المخدمين بخدمة جمع النفايات (الريف)	النسبة المئوية للسكان غير المخدمين بخدمة جمع النفايات	النسبة المئوية للسكان غير المخدمين بخدمة جمع النفايات (الحضر)	النسبة المئوية للسكان غير المخدمين بخدمة جمع النفايات (الريف)
نينوى	3702215								
كركوك	1588463	1169351	1169351	1169351	74	99.5	26	0.5	
ديالى	1622106	694337	596450	97886	43	74.6	11.9	25.4	88
الانبار	1755459					0.0			
بغداد	8095645	6530606	6414513	116093	81	90.5	11.5	9.5	89
بابل	2045771	841962	841962		41	85.1		14.9	
كربلاء	1210568	712264	643429	68835	59	79.4	17.2	20.6	83
واسط	1367993	525773	525773		38	63.8		36.2	
صلاح الدين	1579662	723137	604500	118637	46	84.7	13.7	15.3	86
النجف	1462706	1114460	1039393	75067	76	99.4	18.0	0.6	82
القادسية	1280622	592930	592930		46	80.7		19.3	
المثنى	806368	354432	354432		44	96.6		3.4	
ذي قار	2080188	895705	895705		43	67.0		33.0	
ميسان	1106212	826901	750769	76133	75	91.8	26.4	8.2	74
البصرة	2894591	2361194	2159496	201698	82	91.8	37.2	8.2	63
الإجمالي	28896354	17343052	16588703	754349	60	74.8	7.2	25.2	92.8

الجدول من اعداد فريق العمل باعتماد، تقرير الاحصاءات البيئية لعام 2016.

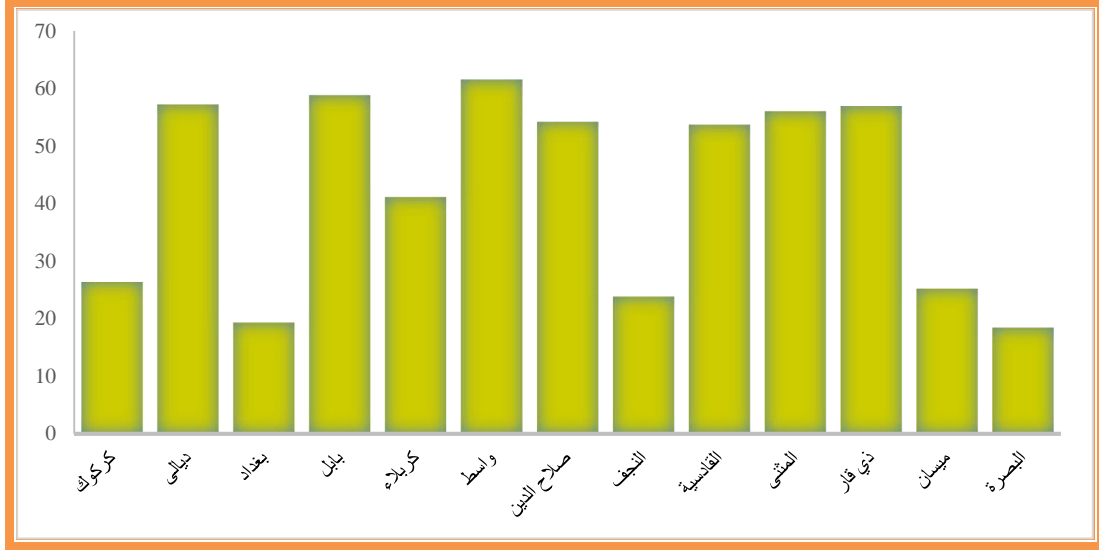
ان ترتيب الاولويات التخطيطية ستكون على اساس نسبة السكان غير المخدمين (فجوة الخدمة) ولنفس السنة، وتبعاً لذلك ستكون محافظات "واسط وبابل وديالى وذي قار والمثنى" كأولوية اولى لتحسين هذه الخدمة، ومن ثم محافظات "صلاح الدين والقادسية وكربلاء وكركوك وميسان" كأولوية ثانية، ومن ثم محافظات "النجف وبغداد والبصرة" كأولوية ثالثة، ومحافظات (نينوى والانبار) فتوجد خطط خاصة بأعادة أعمارها نظراً للظروف التي مرت بهما.

والاولوية التخطيطية لسكان (الحضر) ستكون بالأولوية الأولى محافظات "واسط وذي قار وديالى وكربلاء والقادسية"، والثانية ضمت محافظات (صلاح الدين وبابل وبغداد والبصرة وميسان)، والاولوية الثالثة جاءت فيها محافظات (المثنى والنجف وكركوك)، ومحافظات الانبار ونينوى ف للأسباب التي ذكرت في الفقرة السابقة.

اما سكان (الريف) غير المخدمين بخدمة جمع النفايات، فتكون الأولوية لمحافظات (كركوك وبابل وواسط والقادسية والمثنى وذي قار) التي لا توجد فيها خدمة، والاولوية الثانية تكون لمحافظات (بغداد وديالى وصلاح الدين وكربلاء والنجف)، والثالثة ضمت محافظات (ميسان والبصرة) ومحافظات (نينوى والانبار) ف للظروف التي مرت بهما وقد شملت بخطة إعادة الاعمار للمحافظات المتضررة من الإرهاب.

يقترح لتحسين هذه الخدمة، تحسين اساليب العمل والتنظيف المتبعة حاليا من دوائر البلديات وبما يضمن رفع كافة الانقاض والنفايات بكافة اشكالها من داخل المدن.

شكل (7) النسبة المئوية للسكان غير المخدمين بخدمة جمع النفايات
حسب المحافظات عام 2016



المصدر/ جدول (6).

سادسا: خدمة تجهيز الكهرباء

ان قطاع الكهرباء هو الركيزة الاساسية للاقتصاد الوطني وان تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة في جميع المناطق يعتمد بشكل مباشر على تطور استخدام الكهرباء، وان مقدار ما يستهلكه الفرد من الطاقة الكهربائية يعد معيارا مهما في تقدير مستوى رفاهية الفرد والمجتمع. ولقد تراكمت ازمة توليد وتجهيز الطاقة الكهربائية بفعل عقود من التدمير الذي لحق بهذا القطاع الحيوي، وتتمثل مشكلة قطاع الكهرباء في العراق في اختلال العلاقة بين عرض طاقات التوليد المتناقصة ومعدلات الطلب والاستهلاك المتزايدة مع الزمن.

ان شحة وتردي خدمة تجهيز الكهرباء سببت ارتفاع كلف المشاريع وبرامج الاستثمار وتقليل فرص العمل وتلوث البيئة العراقية بالملوثات الخطرة والاضرار بالصحة العامة، وان من اهم المشاكل التخطيطية لمحطات التوليد حاليا هو التوقيع المكاني غير الموفق لمعظم محطات توليد

الكهرباء، حيث كان من الضروري انشائها قرب مصادر الطاقة (حقول النفط والغاز) بدلا من بعثتها حول البلاد، وكذلك استخدام محطات توليد غازية لا يتوفر وقودها محليا حاليا، ومن ثم صعوبة وصول مستلزمات التشغيل والادامة. وكذلك من المهم التوسع وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة (الشمسية والرياح) للاستهلاك المنزلي والحكومي والزراعي.

ومن تحليل الجدول (7) يتبين ما يأتي:

1. بلغ متوسط حصة الفرد العراقي من الكهرباء المباعة حوالي (1.42 ميكا واط ساعة. سنة)، وهو أدنى بكثير من الاحتياج القياسي للفرد والبالغ (31.1 ميكا واط ساعة. سنة).

جدول (7) كمية الطاقة الكهربائية المنتجة والمباعة والضائعات منها ونصيب الفرد منها والعجز في خدمة تجهيز الكهرباء حسب المحافظات لعام 2016

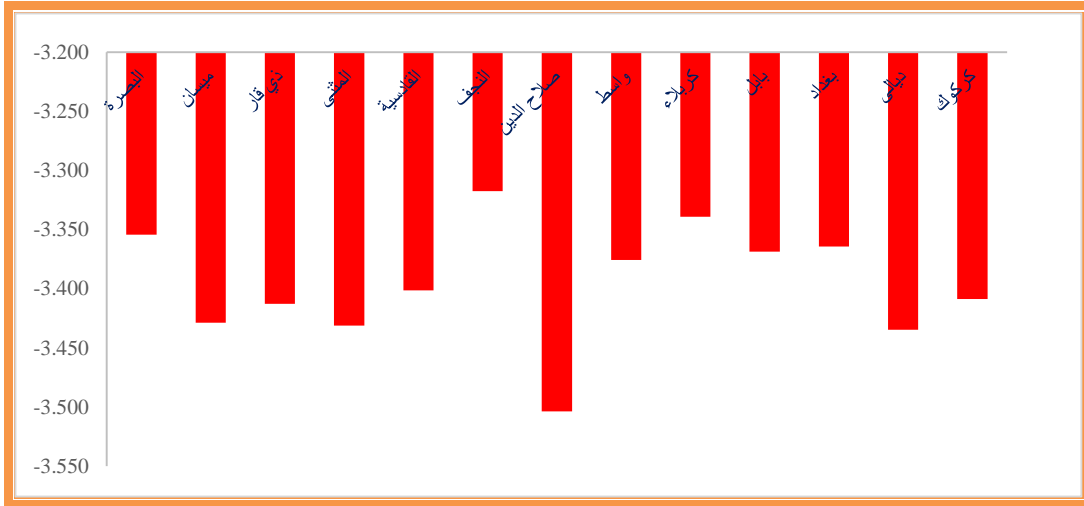
المحافظة	عدد السكان	اجمالي مبيعات الطاقة الكهربائية (ميكا واط ساعة)	كمية الطاقة الكهربائية المنتجة (ميكا واط ساعة)	ضائعات الطاقة الكهربائية (ميكا واط ساعة)	نصيب الفرد من الكهرباء المباعة (ميكا واط ساعة/ سنة)	نصيب الفرد من الكهرباء (كيلو واط ساعة) المجهزة فعلا	المعيار القياسي لحاجة الفرد من الكهرباء كيلو واط / للفرد	العجز في خدمة الكهرباء (كيلو واط ساعة)
الأنبار	1755459	1938058	5549606	3611548	1.22	0.139	3.548	-3.409
بغداد	8095645	1610861	3955903	2345042	0.99	0.113	3.548	-3.435
بابل	2045771	13021835	24321212	11299377	1.61	0.184	3.548	-3.364
كربلاء	1210568	3216709	4325561	1108852	1.57	0.179	3.548	-3.369
واسط	1367993	2214928	3991189	1776261	1.83	0.209	3.548	-3.339
صلاح الدين	1579662	2064191	3981098	1916907	1.51	0.172	3.548	-3.376
النجف	1462706	613100	2832423	2219323	0.39	0.044	3.548	-3.504
القادسية	1280622	2953702	4203983	1250281	2.02	0.231	3.548	-3.317
المثنى	806368	1646324	2621305	974981	1.29	0.147	3.548	-3.401
ذي قار	2080188	825813	2063620	1237807	1.02	0.117	3.548	-3.431
ميسان	1106212	2463142	5449118	2985976	1.18	0.135	3.548	-3.413
البصرة	2894591	1155157	3515940	2360783	1.04	0.119	3.548	-3.429
الإجمالي	28896354	4911984	80556058	41920254	1.42	0.153	3.548	-3.395

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الاحصاءات البيئية للعراق لسنة 2016، واحتسبت نصيب الفرد من الكهرباء المجهزة القياسي حسب المؤشر (3.548 كيلو واط ساعة)، بأعتماد معايير الإسكان الحضري والريفي في العراق، 2018.

2. بلغ حجم ضائعات الطاقة الكهربائية حوالي (41920254) ميكا واط ساعة. سنة 2016، اي بنسبة (52%) من اجمالي الطاقة الكهربائية المنتجة ولنفس السنة، وتركزت الضائعات في محافظات "بغداد، البصرة، كركوك" وبنسبة (27%، 21.1% و8.6%) على التوالي.

3. تبين أن نصيب الفرد من الكهرباء (كيلو واط ساعة) حسب المعيار القياسي والبالغ (3.548) (كيلو واط ساعة) فيه عجز كبير يزيد عن 90% ولجميع المحافظات، والفروق النسبية بينها ليست بكبيرة فجميعها كان العجز فيها اكبر من (3) كيلو واط ساعة. وبالتالي أن الأولوية هي عامة ولجميع المحافظات دون استثناء، الشكل (8).

شكل (8) العجز في خدمة تجهيز الكهرباء حسب المحافظات لعام 2016



المصدر/ جدول (7).

وفيما يخص توزيع الطاقة الكهربائية المباعة حسب أصناف الاستهلاك (ميكا واط. ساعة) للمحافظات لعام 2016، فبيئها الجدول (8)، كآآي:

1. جاءت محافظات (ديالى، ميسان، ذي قار، القادسية، واسط) أولاً، ثم محافظات (صلاح الدين، المثنى، بابل، النجف، بغداد) ثانياً، وثالثاً (كربلاء، البصرة، كركوك) بالاستهلاك المنزلي.
2. للاستهلاك التجاري حصلت محافظات (بغداد، النجف، كربلاء، صلاح الدين، البصرة) بالمراتب الأولى، ومحافظات (القادسية، بابل، واسط، ميسان، كركوك) بالمجموعة الثانية بالاستهلاك التجاري، والثالثة ضمت محافظات (ذي قار، المثنى، ديالى).

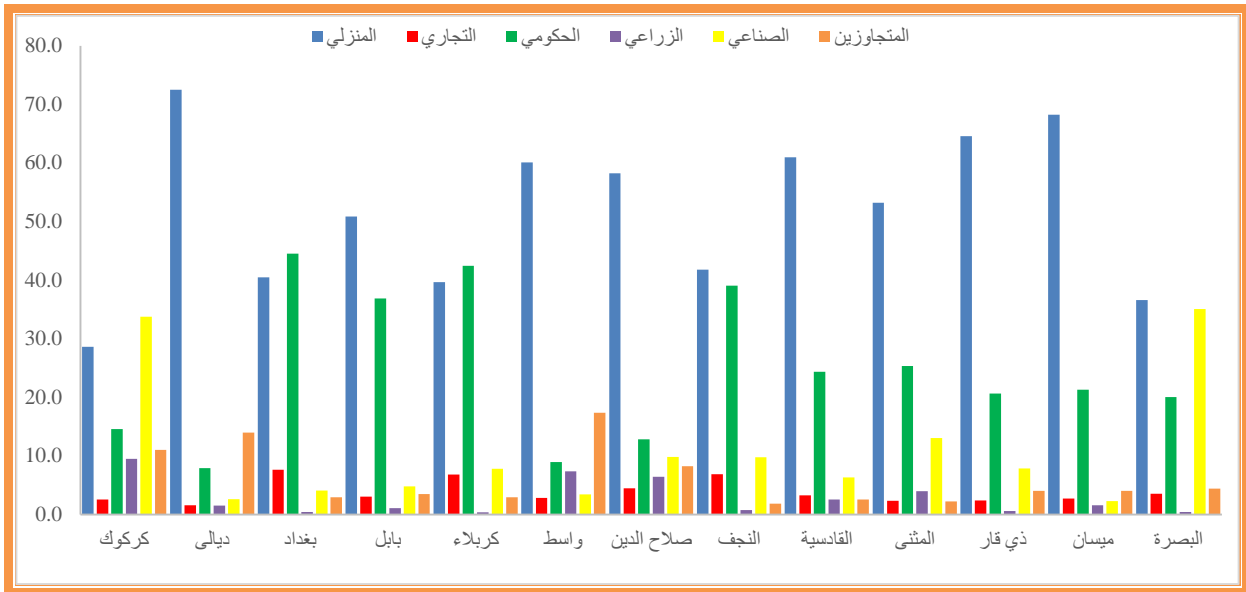
جدول (8) توزيع الطاقة الكهربائية المباعة حسب اصناف الاستهلاك
(ميكا واط. ساعة) للمحافظات لعام 2016

المحافظة	المنزلي	%	التجاري	%	الحكومي	%	الزراعي	%	الصناعي	%	المتجاوزين	%	المجموع
نينوى	554934	28.6	48927	2.5	282551	14.6	184194	9.5	654369	33.8	213083	11.0	1938058
كركوك	1167929	72.5	25090	1.6	127336	7.9	23960	1.5	41567	2.6	224979	14.0	1610861
ديالى	5266495	40.4	989798	7.6	5794734	44.5	55819	0.4	530897	4.1	384092	2.9	13021835
الانبار	1634985	50.8	97163	3.0	1184977	36.8	33772	1.0	153840	4.8	111972	3.5	3216709
بغداد	877947	39.6	150956	6.8	940300	42.5	8502	0.4	172732	7.8	64491	2.9	2214928
بابل	1239842	60.1	58553	2.8	184712	8.9	151966	7.4	70864	3.4	358254	17.4	2064191
كربلاء	357083	58.2	27427	4.5	78639	12.8	39425	6.4	60050	9.8	50476	8.2	613100
واسط	1234006	41.8	202908	6.9	1153045	39.0	21469	0.7	287421	9.7	54853	1.9	2953702
صلاح الدين	1003947	61.0	53981	3.3	400995	24.4	41600	2.5	103721	6.3	42080	2.6	1646324
القادسية	439299	53.2	18988	2.3	208986	25.3	32759	4.0	107547	13.0	18234	2.2	825813
المثنى	1590511	64.6	58587	2.4	507671	20.6	14632	0.6	193188	7.8	98553	4.0	2463142
ذي قار	787913	68.2	31156	2.7	246143	21.3	17782	1.5	26028	2.3	46135	4.0	1155157
ميسان	1797542	36.6	173254	3.5	983616	20.0	19404	0.4	1721107	35.0	217061	4.4	4911984
البصرة	17952433	46.5	1936788	5.0	12093705	31.3	645284	1.7	4123331	10.7	1884263	4.9	38635804

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الاحصاءات البيئية للعراق لسنة 2016.

3. نلاحظ بأن محافظات (بغداد، كربلاء، النجف، بابل، المثنى) في مقدمة المحافظات بالاستهلاك الحكومي للطاقة الكهربائية، والمجموعة الثانية احتوت محافظات (القادسية، ميسان، ذي قار، البصرة، كركوك)، والمجموعة الثالثة (صلاح الدين، واسط، ديالى).
4. من تحليل الجدول أعلاه نجد أن محافظات (كركوك، واسط، صلاح الدين، المثنى، القادسية) أولا بالاستهلاك الزراعي، والمجموعة الثانية (ميسان، ديالى، بابل، النجف، ذي قار)، ومحافظات (بغداد، البصرة، كربلاء) ثالثا.
5. اما الاستهلاك الصناعي فحصلت محافظات (البصرة، كركوك، المثنى، صلاح الدين، النجف) على المقدمة عن بقية المحافظات، ومحافظات (ذي قار، كربلاء، القادسية، بابل، بغداد) ثانيا حسب الترتيب، وثالثا محافظات (واسط، ديالى، ميسان).
6. بالنسبة للمتجاوزين واستهلاكهم للطاقة الكهربائية فكانت محافظات (واسط، ديالى، كركوك، صلاح الدين، البصرة) أولا، ثم بالمجموعة الثانية محافظات (ذي قار، ميسان، بابل، بغداد، كربلاء)، وثالثا ضمت محافظات (القادسية، المثنى، النجف)، الشكل (9).

شكل (9) توزيع الطاقة الكهربائية المباعة حسب اصناف الاستهلاك
(ميكا واط. ساعة) للمحافظات لعام 2016



المصدر/ جدول (8).

سابعا: الخدمات الصحية

يعد القطاع الصحي من القطاعات الحيوية لارتباطه بحياة المواطن وهو من اهم مؤشرات التنمية البشرية، وان تمتع الفرد بصحة جيدة من الحقوق الاساسية لرفاهيته، كما تعد الخدمات الصحية مؤشرا لما وصل اليه المستوى الحضاري للبلد وان ارتفاع مستوى تلك الخدمات يؤدي الى قلة الاصابة بالأمراض وازدياد النشاط الاقتصادي وارتفاع انتاجية الفرد وقلة الوفيات. لذا فان الظروف التي يمر بها البلد وخاصة بعد احداث 2003 ادى الى تراجع الخدمات الصحية ومنها اعداد المستشفيات والاطباء ومؤشرات صحية اخرى، ومن الجدول (9) يتبين ما يأتي:

1. حدد المعيار التخطيطي المحلي ضرورة وجود مستشفى واحد لكل (50) ألف نسمة من السكان، بينما بلغ عدد المستشفيات خلال عام 2016 حوالي (270) مستشفى حكومية واهلية، وهو مؤشر لضعف كفاءة الخدمات الصحية في العراق، ولجميع المحافظات، وبموجب هذا المعيار يبلغ مقدار النقص (العجز) في اعداد المستشفيات حوالي (382) مستشفى عام وخاص. وتركزت الاحتياجات منها في محافظات "بغداد، نينوى، البصرة، ذي قار، كركوك"، وبالمجموعة الثانية ضمت محافظات (ديالى، الانبار،

بابل، صلاح الدين، واسط)، والثالثة محافظات (القادسية، ميسان، كربلاء، النجف،
المثنى)، الشكل (10).

2. حدد المعيار التخطيطي المحلي ضرورة وجود مركز صحي واحد لكل (10 الاف) نسمة
من السكان، وان المتوفر منها حوالي (1813) مركزا صحيا خلال عام 2016،
وبموجب هذا المعيار فان العراق بحاجة الى حوالي (1447) مركزا صحيا (رئيسا
وفرعيا). وتركزت الاحتياجات منها في محافظات "بغداد، نينوى، البصرة، بابل،
النجف" أولا، وثانيا مجموعة المحافظات (واسط، ديالى، كربلاء، ذي قار، القادسية)،
والمجموعة الثالثة ضمت (صلاح الدين، كركوك، ميسان، المثنى، الانبار)، الشكل
(11).

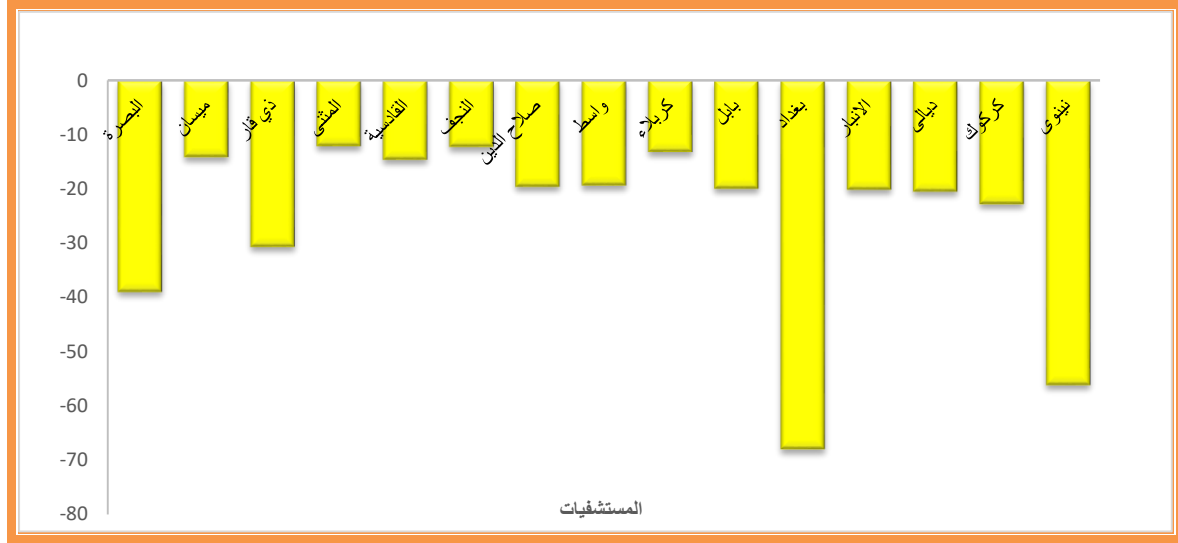
جدول (9) العجز في المؤشرات الصحية الأساسية حسب المحافظات لعام 2016

المحافظة	المستشفيات				المراكز الصحية				الاسرة				الاطباء		
	عدد المستشفيات الحكومية الحالية	عدد المستشفيات الاهلية الحالية	عدد المستشفيات الحكومية مستثنى لكل (50 الف نسمة)	مقدار القوة	عدد المركز الصحي حسب المعيار لكل (10 الاف نسمة)	مقدار الفجوة	معدل نسمة / مركز صحي	عدد الاسرة الحكومية الحالية	عدد الاسرة الاهلية الحالية	المجموع	عدد الاسرة حسب المعيار سرير لكل (500 نسمة)	مقدار الفجوة	معدل نسمة / سرير	عدد الاطباء الحالي	مقدار الفجوة
نينوى*	15	3	18	74	370	-189	20454	2364	2364	2364	7404	-5040	2680	3702	-1022
كركوك	7	2	9	32	159	-31	12410	1371	56	1427	3177	-1750	1019	1588	-569
ديالى	9	3	12	32	162	-64	16552	1340	60	1400	3244	-1844	884	1622	-738
الانبار*	12	3	15	35	176	0	9974	1609	35	1644	3511	-1867	1068	1755	-732
بغداد	48	46	94	162	810	-558	32126	11984	1651	13635	16191	-2556	7745	8096	-351
بابل	17	4	21	41	205	-85	17048	2428	110	2538	4092	-1554	1791	2046	-255
كربلاء	8	3	11	24	121	-59	19525	1359	298	1657	2421	-764	731	1468	257
واسط	8		8	27	137	-65	19000	1762		1762	2736	-974	776	1368	-523
صلاح الدين	11	1	12	32	158	-36	12948	1618	20	1638	3159	-1521	964	1580	-801
النجف	13	4	17	29	146	-65	18058	1196	95	1291	2925	-1634	1133	1345	-118
القادسية	8	3	11	26	128	-46	15617	1419	60	1479	2561	-1082	866	1281	-422
المثنى	4		4	16	81	-12	11686	1196		1196	1613	-417	674	806	-379
ذي قار	9	2	11	42	208	-50	13166	2070	120	2190	4160	-1970	1010	2080	-1070
ميسان	7	1	8	22	111	-27	13169	1185	100	1285	2212	-927	861	1106	-370
البصرة	14	5	19	58	289	-161	22614	4123	189	4312	5789	-1477	671	2895	-636
المجموع	190	80	270	652	3260	-1447	17980	37024	2794	39818	65197	-25379	24870	32599	-7729

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة الاحصاءات البيئية، تقرير الاحصاءات البيئية لعام 2016، ووزارة الصحة/ البيئة، التقرير الاحصائي السنوي لعام 2016. والمعايير التخطيطية بالاعتماد على وزارة التخطيط، كراس أسس ومعايير مباني الخدمات العامة، 1977.

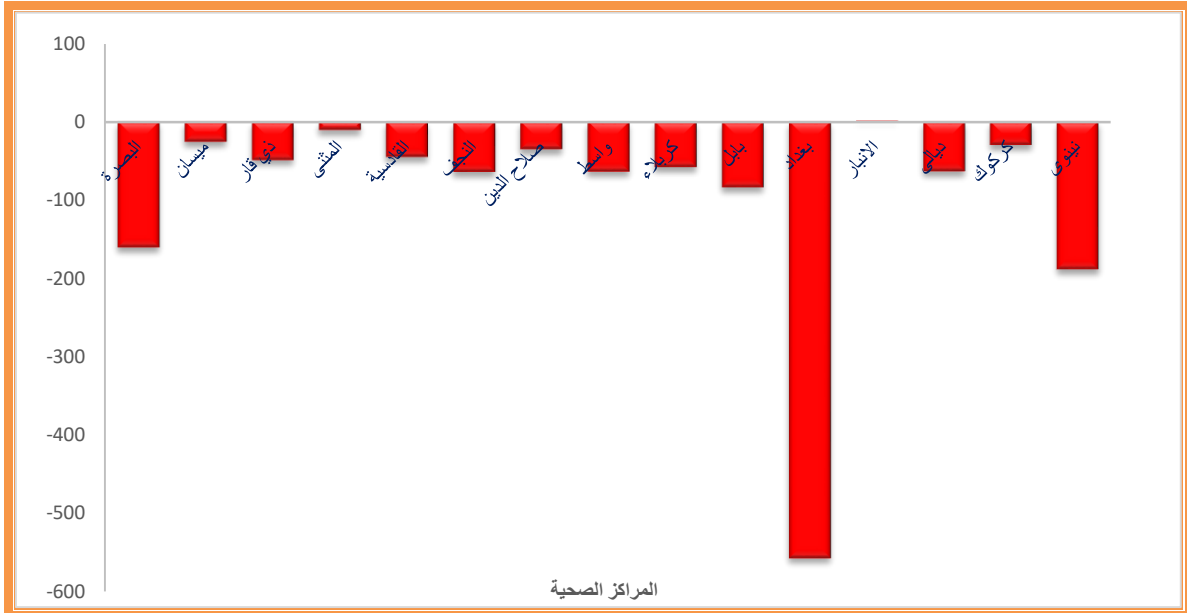
* وزارة الصحة/ البيئة، التقرير الاحصائي السنوي لعام 2014.

شكل (10) العجز في اعداد المستشفيات حسب المحافظات لعام 2016



المصدر/ جدول (9).

شكل (11) العجز في أعداد المراكز الصحية حسب المحافظات لعام 2016

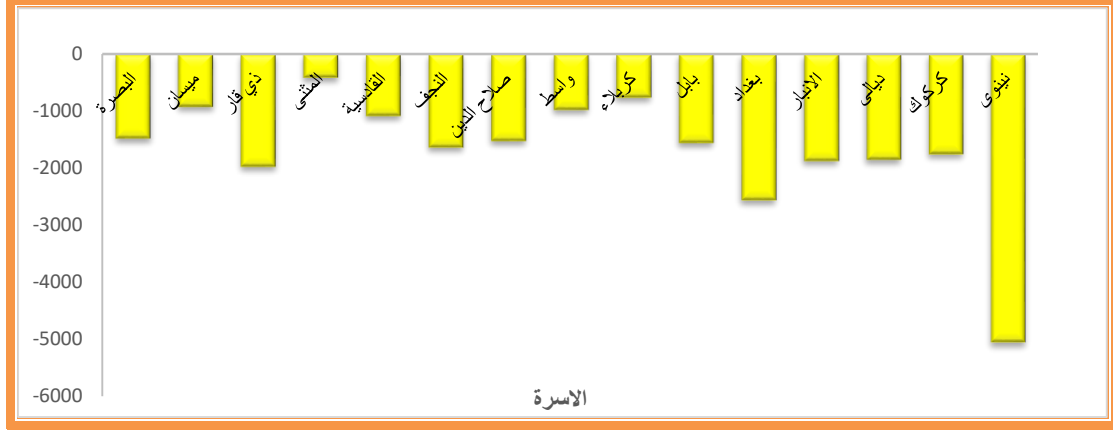


المصدر/ جدول (9).

3. يوضح معيار عدد الاسرة في المستشفيات مقابل عدد السكان والبالغ (500) نسمة لكل سرير، بينما بلغ عدد الاسرة في عام 2016 حوالي (39818) سريراً، والمطلوب هو (65197) سريراً، ولسد النقص أو العجز يحتاج العراق الى (25379) سريراً، مما يشير الى ضعف كفاءة الخدمات الصحية بموجب هذا المعيار، وهو ناتج بالدرجة الاساس من ارتفاع اعداد السكان مقابل بقاء البنى التحتية الصحية على ما هو عليه من حيث العدد والحجم والمستوى لفترة طويلة. وجاءت المحافظات حسب فجوات هذا المؤشر واحتياجاتها

منه بالمقدمة محافظات "نينوى، بغداد، ذي قار، الانبار، ديالى"، وثانيا محافظات "كركوك، النجف، بابل، صلاح الدين، البصرة"، وثالثا "القادسية، واسط، ميسان، كربلاء، المثنى"، الشكل (12).

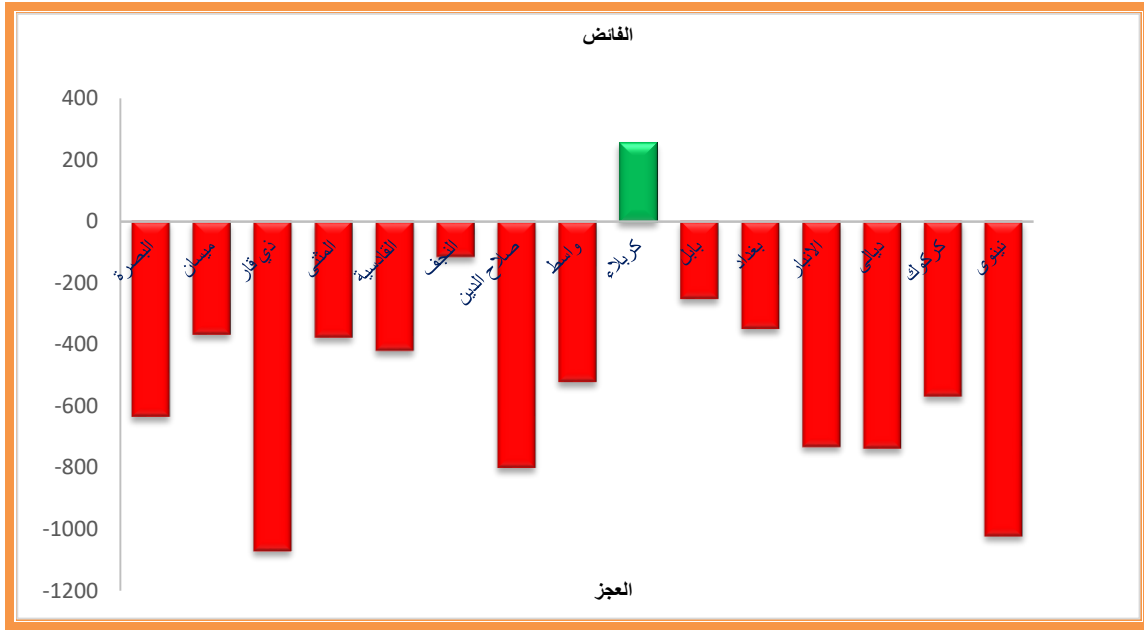
الشكل (12) العجز في أعداد الاسرة حسب المحافظات لعام 2016



المصدر/ جدول (9).

4. بلغ عدد الاطباء عام 2016 حوالي (24870) طبيا (اختصاص وغير اختصاص) بينما المطلوب منهم يقدر بحوالي (32599) طبيا، وهذا مؤشر على تردي الخدمات الصحية وضعف كفاءتها، وعلى هذا الاساس تقدر احتياجات العراق من الاطباء حوالي (7729) طبيا (اختصاص بدرجة كبيرة) لسد الاحتياجات من هذه الخدمة الصحية، وتركزت الاحتياجات في محافظات "ذي قار، نينوى، صلاح الدين" بواقع (1070، 1022، 801) طبيا (اختصاص)، الشكل (13).

شكل (13) العجز في أعداد الأطباء حسب المحافظات لعام 2016



المصدر/ جدول (9).

ثامنا: الخدمات التعليمية

ان الوظيفة التعليمية هي عملية انماء بشري واعداد للقوى العاملة المدربة التي تتطلبها خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديث المجتمع اذ تسهم في تحقيق التوازن في مسيرة المجتمع بقطاعاته المختلفة، مما يجعل الوظيفة التعليمية عاملا حيويا لتطوير المجتمع، وان الوظيفة التعليمية هي احدى الوظائف التي مارستها المدن وقدمتها لساكنيها بصيغ مختلفة لها علاقة عضوية بكفاءتها في وحدتي المكان والزمان، فالتعليم نوع متخصص في التنشئة الاجتماعية وقد استوى مع الزمن نظاما اجتماعيا قامت عليه، في اطار تقسيم العمل، مؤسسات متخصصة تشرف عليها الدولة، اذ اصبح التعليم وعلى المستوى الدولي حقا اساسيا من حقوق الانسان وعلى المستوى الوطني واجبا من واجبات الدولة ووظيفة اساسية من وظائفها العامة.

تشمل الوظيفة التعليمية على دور الحضانة ورياض الاطفال والمدارس الابتدائية والثانوية (المتوسطة والاعدادية) والمهنية والذي يجب ان يأخذ بالحسبان مبدأ التوزيع المتوازن لخدمات التعليمية على مستوى المدينة، ونظم المشرع العراقي مبكرا هذه الخدمة من خلال قانون التعليم الالزامي العراقي النافذ رقم 118 لسنة 1976، ومن ثم قانون حماية الطفل العراقي لسنة 2010،

واللذان ضمنا الحق بالتعليم المجاني الالزامي الاساسي لكل طفل وان يكون في قدم المساواة بالنسبة لجميع الاطفال. وتعد الخدمات التعليمية من المرتكزات المهمة التي تساعد على اكتشاف طاقات الطلبة الفكرية والذهنية لذا فهي من الخدمات الواجب توفرها في المدينة، فعلى هذه الخدمات تعتمد المدينة في بلورة جيل مثقف وواعي، كما تساعد العملية التعليمية ايضا على تهيئة الطلبة وتجعلهم يكتسبون خبرة كبيرة في مختلف المجالات العلمية.

ولغرض الوقوف على مدى كفاءة توزيع الخدمات التعليمية مكانيا وطبيعية ادائها وذلك عن طريق مقارنة مؤشراتها الحالية بالمعايير التخطيطية المحلية المعتمدة، الجدول (10) وكالاتي:

1. دور الحضانه

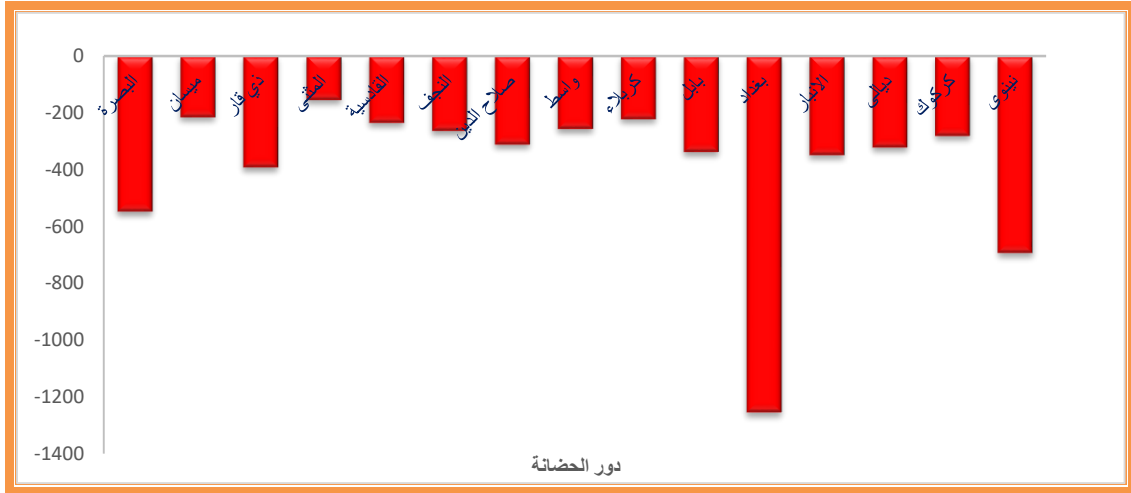
أن المعيار التخطيطي المحلي الذي بين وجود دار حضانه واحدة لكل (5000) نسمة من السكان، وان الموجود الفعلي منها هو (683) دار حضانه، فنجد ان العراق بحاجة الى (5837) دار حضانه. وقد تركزت الفجوة او العجز في مؤشر دور الحضانه في محافظات "بغداد، نينوى، البصرة، ذي قار" بواقع (1253- ، 692- ، 547- ، 392-) على التوالي. وستكون الأولويات حسب المحافظات "بغداد، نينوى، البصرة، ذي قار، الانبار" كمجموعة أولى، ومن ثم محافظات "بابل، ديالى، صلاح الدين، كركوك، النجف" ثانيا، والثالثة ضمت محافظات "واسط، القادسية، كربلاء، ميسان، المثنى"، الشكل (14).

جدول (10) العجز لمؤشرات الخدمات التعليمية حسب المحافظات للعام الدراسي 2016 - 2017

المحافظة	دور الحضانه			رياض الاطفال			المدارس الابتدائية			المدارس الثانوية		
	عدد دور الحضانه الموجود حاليا	عدد دور الحضانه حسب المعيار التخطيطي (واحد دار حضانه لكل 5000 نسمة)	الفجوة	عدد الرياض الموجودة حاليا	عدد الرياض حسب المعيار التخطيطي (واحد رياض اطفال لكل 5000 نسمة)	الفجوة	عدد المدارس الابتدائية الموجودة حاليا	عدد المدارس الابتدائية حسب المعيار التخطيطي (مدرسة ابتدائية واحدة لكل 2500 نسمة)	الفجوة	عدد المدارس الثانوية الموجودة حاليا	عدد المدارس الثانوية حسب المعيار التخطيطي (مدرسة ثانوية واحدة لكل 10000 نسمة)	الفجوة
نينوى	48	740	-692	114	740	-626	1659	1481	178	647	370	277
كركوك	36	318	-282	92	318	-226	689	635	54	332	159	173
ديالى	3	324	-321	50	324	-274	928	649	279	510	162	348
الانبار	2	351	-349	16	351	-335	780	702	78	382	176	206
بغداد	366	1619	-1253	330	1619	-1289	2653	3238	-585	1464	810	654
بابل	71	409	-338	77	409	-332	924	818	106	411	205	206
كربلاء	19	242	-223	53	242	-189	580	484	96	261	121	140
واسط	17	274	-257	48	274	-226	888	547	341	320	137	183
صلاح الدين	4	316	-312	44	316	-272	1234	632	602	524	158	366
النجف	29	293	-264	53	293	-240	701	585	116	354	146	208
القادسية	21	256	-235	66	256	-190	755	512	243	338	128	210
المثنى	6	161	-155	24	161	-137	527	323	204	155	81	74
ذي قار	24	416	-392	47	416	-369	1355	832	523	650	208	442
ميسان	5	221	-216	33	221	-188	685	442	243	180	111	69
البصرة	32	579	-547	136	579	-443	1325	1158	167	724	289	435
المجموع	683	6520	-5837	1183	6520	-5337	15683	13039	2644	7252	3260	3992

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير احصاءات التربية للعام الدراسي (2016 - 2017)، وتم اعتماد عام 2014 لمحافظه نينوى. واحتسب مؤشر عدد رياض الاطفال والمدارس التخطيطي حسب مؤشر (روضة واحدة لكل 2500 من السكان) و(مدرسة ابتدائية واحدة لكل 2000 فرد من السكان) و(مدرسة متوسطة وثانوية واحدة لكل 10000 فرد من السكان)، وبموجب كراس أسس ومعايير الخدمات العامة، وزارة التخطيط، 1977.

شكل (14) العجز في أعداد دور الحضانه حسب المحافظات لعام 2015



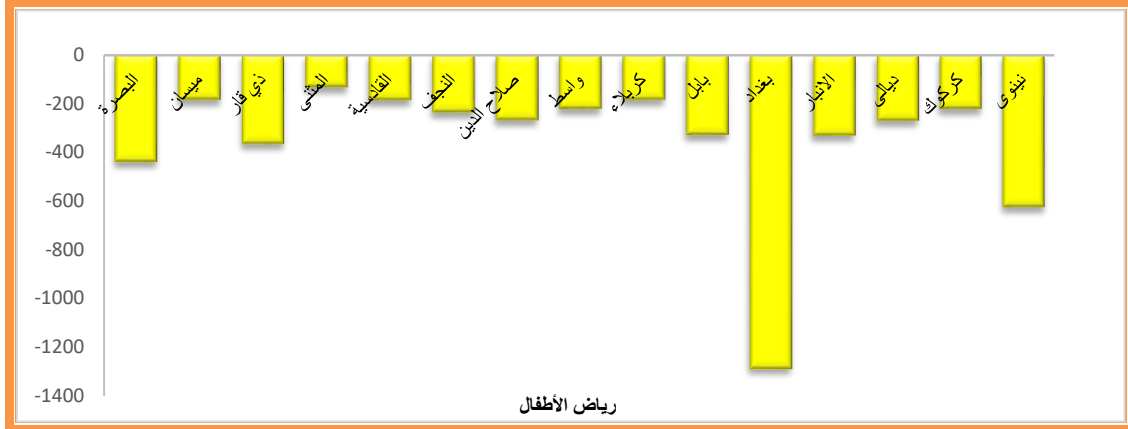
المصدر/ جدول (10).

2. رياض الاطفال

حدد المعيار التخطيطي المحلي روضة اطفال واحدة لكل (5000) نسمة من السكان وعليه نجد ان العراق بحاجة الى (6520) روضة اطفال، بينما المتوفر منها هو (1183) روضة للعام 2016، لذلك فان مقدار الفجوة فيها هو (5337) روضة، وقد تركزت الفجوة او العجز في هذا المؤشر في محافظات "بغداد، نينوى، البصرة، ذي قار" بواقع (1289-، -626، -443، -369) روضة اطفال بالتتابع.

وان ترتيب الاولويات التخطيطية يكون لمحافظة "بغداد، نينوى، البصرة، ذي قار، الانبار" كأولوية اولى بحسب ترتيب ومقدار العجز أو الفجوة من رياض الاطفال، وان يكون لها الاولوية في انشاء رياض الاطفال، وان تكون فرصا استثمارية للقطاع الخاص، ومن ثم محافظات "بابل، ديالى، صلاح الدين، النجف، كركوك" كأولوية ثانية، و ثم محافظات "واسط، القادسية، كربلاء، ميسان، المتى" كأولوية ثالثة، الشكل (15).

شكل (15) العجز في اعداد رياض الأطفال حسب المحافظات لعام 2016



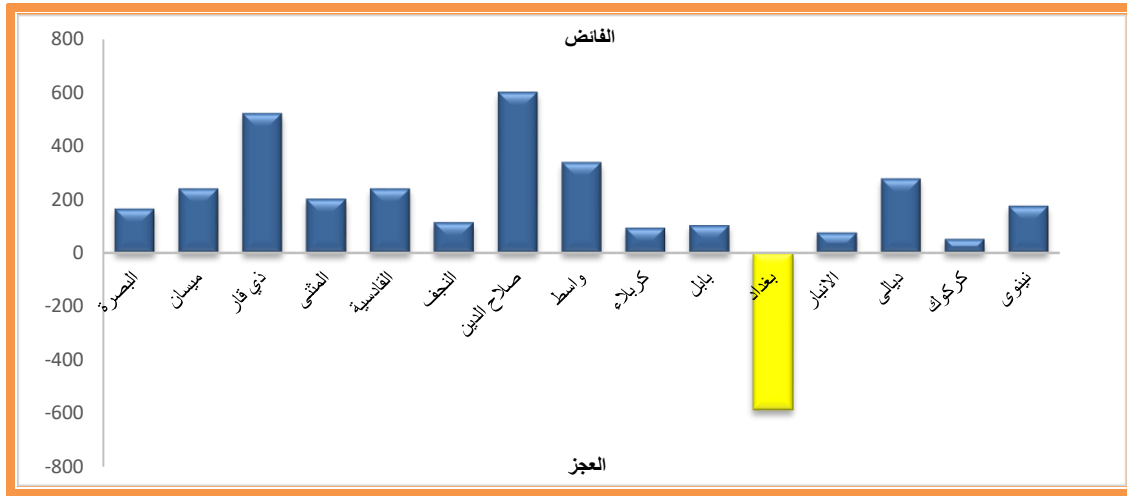
المصدر/ جدول (10).

3. التعليم الابتدائي

لقد حدد المعيار التخطيطي المحلي بمدرسة ابتدائية واحدة لكل (2500) نسمة من السكان، اي ان البلد يحتاج حوالي (13039) مدرسة، وبمقارنة هذا المعيار مع المتوفر الفعلي البالغ (15683) مدرسة ابتدائية في عام 2015، وان الاحتياجات من المدارس الابتدائية تبلغ (2644) مدرسة، وان العجز وجد فقط في محافظة بغداد بفجوة بلغت (-585) مدرسة ابتدائية حسب السكان وهذا يرجع للتوزيع المكاني اخل مناطق المحافظة نفسها، فضلا عن تقادم الأبنية في العديد منها وعدم الترميم لها او تعاني من نقص في الخدمات، وقد تركزت الاحتياجات في محافظات "كركوك، الانبار، كربلاء، بابل" بواقع (54، 78، 96، 106) مدرسة على التوالي.

وان ترتيب الاولويات التخطيطية يكون لمحافظة "بغداد، كركوك، الانبار، كربلاء، بابل" كأولوية اولى بحسب ترتيب ومقدار العجز أو الفجوة من المدارس الابتدائية، وان يكون لها الاولوية في انشاء وتأهيل المدارس الابتدائية، ومن ثم محافظات "النجف، البصرة، نيوى، المثنى، ميسان" كأولوية ثانية، ومحافظة "القادسية، ديالى، واسط، ذي قار، صلاح الدين" كأولوية ثالثة، الشكل (16).

شكل (16) العجز والفائض في اعداد المدارس الابتدائية
حسب المحافظات لعام 2016



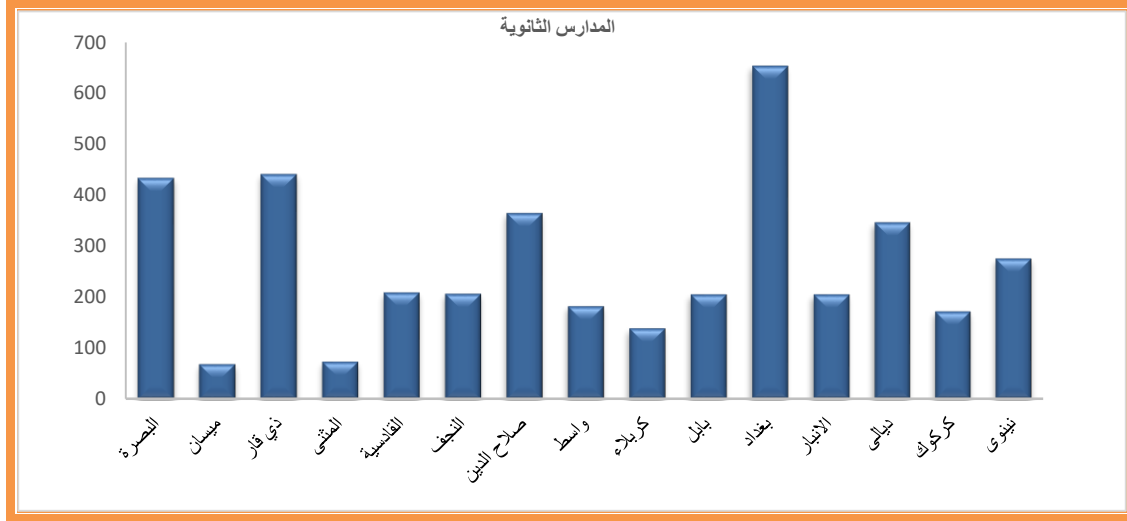
المصدر/ جدول (10).

4. التعليم الثانوي

يقصد التعليم بالمراحل (المتوسطة والاعدادية) وبالاعتماد على المعيار التخطيطي المحلي والذي حدد مدرسة ثانوية لكل (10000 الف) نسمة من السكان، نجد ان الاحتياج منها حوالي (3260) مدرسة ثانوية، وان المتوفر الفعلي منها هو (7252) مدرسة في عام 2016، فان الاحتياجات الصافية من المدارس الثانوية تبلغ (3992) مدرسة، ومن تحليل الجدول أعلاه نجد أنه لا يوجد عجز او فجوى في هذا المؤشر حسب معيار السكان، لكن واقع الحال يبين غير ذلك وهذا ناتج عن التوزيع داخل المحافظة واقضييتها ونواحيها، وأيضا يتبع للمناطق الفقيرة والبعيدة عن مراكز المدن وأيضا تقادم الكثير منها التي لا يصلح التعليم فيها، ولذا فأن الاحتياجات قد وضعت حسب اقل فائض حسب المحافظات، وأن الاحتياجات تركزت في محافظات "ميسان، المثنى، كربلاء، كركوك، واسط" بواقع (69، 74، 140، 173، 183) مدرسة ثانوية على الترتيب.

وان ترتيب الاولويات التخطيطية يكون لمحافظات "ميسان، المثنى، كربلاء، كركوك، واسط" كأولوية اولى بحسب ترتيب ومقدار الفائض فيها من المدارس الثانوية، ومن ثم محافظات "بابل، الانبار، النجف، القادسية، نينوى" كأولوية ثانية، و ثم محافظات "ذيالى، صلاح الدين، البصرة، ذي قار، بغداد" كأولوية ثالثة، الشكل (17).

شكل (17) الفائض في أعداد المدارس الثانوية
حسب المحافظات لعام 2016



المصدر/ جدول (10).

تاسعا: النشاط الصناعي

تمثل الصناعة ركنا اساسيا في عملية التنمية الاقتصادية ومقياسا لتقدمها فهو يسهم في زيادة الرفاهية وارتفاع مستوى المعيشة، وينصرف مفهوم الصناعة الى نشاط مجموعة من الوحدات الانتاجية المملوكة للأفراد أو القطاع العام، والتي تعمل على تطبيق التقنيات الانتاجية في ظل الاوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع، لغرض انتاج مجموعة من المنتجات والسلع اللازمة لسد احتياجات السكان.

لقد عانى القطاع الصناعي في العراق من حالة ركود وجمود لكونه تأثر بعدة عوامل خارجية وداخلية، تمثلت قبل عام 2003 بالحصار الاقتصادي المفروض على البلد والذي ادى الى تجميد القطاعات الصناعية وحتى التي كانت تعمل فأنها تأثرت بصورة نسبية تركت اثارها المستقبلية بشكل مؤثر وكبير على الانتاج الصناعي، متمثلا بعدم امكانية ادخال مكائن أو خطوط انتاج جديدة، وعدم امكانية نقل التكنولوجيا الحديثة ومواكبة التطور السريع في دول العالم بهذا المجال، وعدم امكانية المشاركة أو الشراكة مع شركات صناعية عالمية، وعدم امكانية جذب الاستثمار الاجنبي للبلد، وضعف القدرات المالية للبلد وكثرة تقلبات العملة الاجنبية نتيجة عدم استقرار السوق، وصعوبة استيراد المواد الاولية اللازمة لتغطية متطلبات الانتاج الصناعي، وكذلك عدم القدرة على تصدير منتجات الشركات الصناعية المحلية.

لكن وبالرغم من كل تلك التأثيرات الا ان عجلة المنظومة الصناعية لم تتوقف، وكان الواقع الصناعي في البلد يلبي الطموح على اقل تقدير، وكان متمكنا من تمويل نفسه ذاتيا، من ناحية دفع الرواتب أو كلف المواد الاولية المستخدمة في الانتاج بحيث لا تشكل عبئا على ميزانية الدولة آنذاك، على الرغم من ان طبيعة النظام السياسي كان مركزيا شديدا، الا ان القطاع الصناعي كان متكاملا فيما بينه (عموديا) وبينه وبين بقية القطاعات (افقيا) وخاصة مع القطاع الزراعي من ناحية توفير المواد الاولية واستهلاك المنتجات الصناعية.

اما بعد احداث عام 2003، وعلى الرغم من رفع القيود عن جميع القطاعات الاقتصادية، وتحول الدولة الى حالة الانفتاح في المجالات الاستيرادية والتصديرية ونقل الخبرات المعرفية واستخدام التكنولوجيا الحديثة، فنجد ان واقع المنظومة الصناعية الان يأمل في الوصول الى حالة التمويل الذاتي، واصبحت الشركات الصناعية عبئا ثقيلًا على الموازنة العامة للدولة وعدم تمكنها من دفع رواتب عامليها وموظفيها، علما بان القصور المشخص هو ليس بسبب ضعف المنظومة الصناعية فحسب وانما هو بنوعية الاقتصاد المعتمد.

المنشآت الصناعية الكبيرة

من خلال تحليل الجدول (11) يتبين ما يأتي:

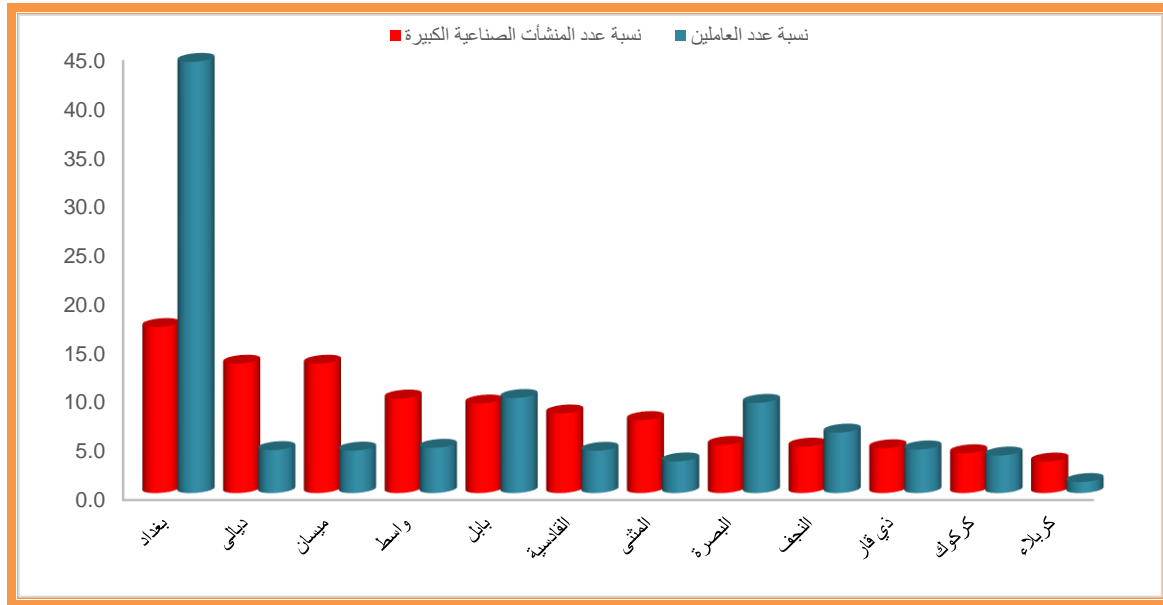
1. بلغ عدد المنشآت الصناعية الكبيرة في عام 2016، (586) منشأة صناعية كبيرة (عامة وخاصة)، وتركزت اعدادها في محافظات "بغداد وديالى وميسان وواسط" وبنسبة (17.1٪، 13.3٪، 13.3٪ و 9.7٪) على التوالي من مجموع المنشآت الكبرى.
2. بلغ عدد العاملين في المنشآت الكبيرة (116708) عامل، وتركزت اعدادهم في محافظات "بغداد وبابل والبصرة" وبنسبة (44.2٪، 9.8٪ و 9.3٪) على الترتيب، الشكل (18).

جدول (11) مؤشرات المنشآت الصناعية الكبيرة حسب المحافظات عام 2016

المحافظة	العدد	%	عدد العاملين	%	المنشآت الصناعية الكبيرة			معامل التوطن	الاهمية الصناعية %	الميزة النسبية	الكفاءة الاقتصادية	نسبة التصنيع %
					قيمة المضافة (مليون دينار)	قيمة المستلزمات (مليون دينار)	قيمة الانتاج (مليون دينار)					
نينوى												
كركوك	24	4.1	4508	3.9	158492	154309	312801	0.04	3.98	0.97	35.2	49.3
ديالى	78	13.3	5158	4.4	23200	32138	55338	0.04	8.87	1.39	4.5	58.1
الانبار												
بغداد	100	17.1	51565	44.2	622292	905204	1527496	0.44	30.62	1.45	12.1	59.3
بابل	54	9.2	11413	9.8	150544	794384	944928	0.10	9.50	5.28	13.2	84.1
كربلاء	19	3.2	1326	1.1	17937	20351	38288	0.01	2.19	1.13	13.5	53.2
واسط	57	9.7	5435	4.7	21789	26990	48779	0.05	7.19	1.24	4.0	55.3
صلاح الدين					0			0.00	0.00			
النجف	28	4.8	7259	6.2	60177	78883	139060	0.06	5.50	1.31	8.3	56.7
القادسية	48	8.2	5073	4.3	41322	43658	84980	0.04	6.27	1.06	8.1	51.4
المتن	44	7.5	3800	3.3	60103	71299	131402	0.03	5.38	1.19	15.8	54.3
ذي قار	27	4.6	5242	4.5	53876	118422	172298	0.04	4.55	2.20	10.3	68.7
ميسان	78	13.3	5099	4.4	114013	112794	226807	0.04	8.84	0.99	22.4	49.7
البصرة	29	4.9	10830	9.3	516090	668591	1184681	0.09	7.11	1.30	47.7	56.4
المجموع	586	100	116708	100	1839835	3027023	4866858	1.00	100	1.65	15.8	62.2

المصدر/ احتسبت بالاعتماد على تقرير احصاء المنشآت الصناعية الكبيرة التجميعي عام 2016، دائرة الاحصاء الصناعي، الجهاز المركزي للإحصاء.

شكل (18) التوزيع المكاني لأعداد المنشآت الصناعية الكبيرة وعدد العاملين حسب المحافظات لعام 2016

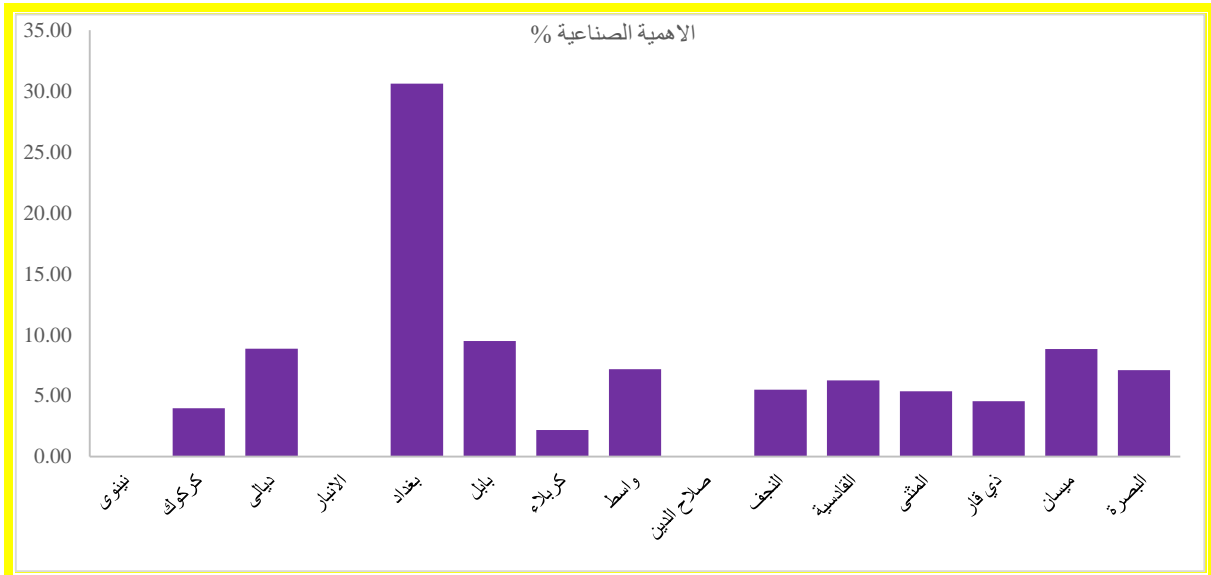


المصدر/ جدول (11).

3. بلغت القيمة المضافة، والذي يمثل الزيادة الصافية في الانتاج الصناعي، ويعكس مستوى الكفاءة الانتاجية للصناعة ومدى مساهمتها في تكوين الدخل الوطني لقطاع الصناعات

- الكبيرة (1839835) مليون دينار عراقي، عام 2016، وتركزت القيمة المضافة في محافظات "بغداد والبصرة وكركوك" وبنسبة (33.8٪، 28.1٪ و8.6٪) على التوالي.
7. اظهر تحليل مؤشر معامل التوطن ومؤشر نسبة التصنيع أو (درجة التصنيع) الى ضعف النشاط الصناعي للمنشآت الصناعية الكبيرة في تحقيق التوطن الصناعي وفي جميع المحافظات، وان العمليات الصناعية تستخدم مواد اولية مستورة بدرجة كبيرة، مما يتطلب تقييم جدوى الاستمرار في المنشآت الصناعية الكبيرة (وخصوصا الحكومية والمختلطة).
8. نجد من تحليل مؤشر للأهمية الصناعية % أن الأولوية حسب المحافظات ستكون بالمجموعة الأولى (بغداد، بابل، ديالى، ميسان، واسط)، والمجموعة الثانية (البصرة، القادسية، النجف، المثنى، ذي قار)، والثالثة (كركوك، كربلاء، صلاح الدين، نينوى، الانبار)، الشكل (19).

شكل (19) الأهمية الصناعية % للمنشآت الصناعية الكبيرة حسب المحافظات لعام 2016

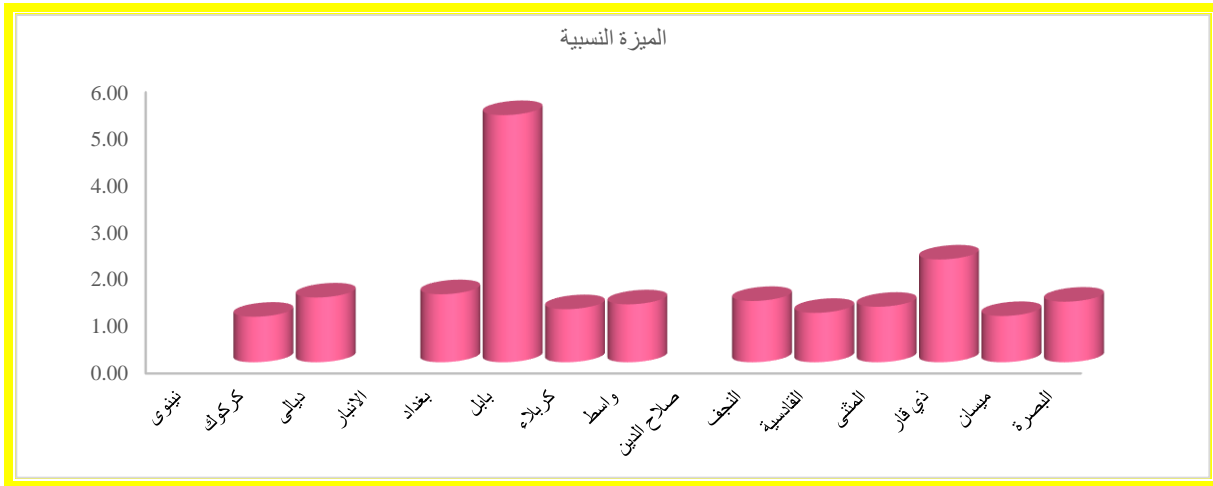


المصدر / جدول (11).

9. نلاحظ من تحليل مؤشر الميزة النسبية للنشاط الصناعي للمنشآت الكبيرة، وجود ميزة نسبية مكانية متميزة لمحافظة بابل، وبنسبة بلغت (5.28٪) وتلتها محافظات "ذي قار وبغداد" وبنسبة (2.2٪ و1.5٪) على الترتيب، وعموما اظهر المؤشر وجود ميزات نسبية

مكانية لجميع المحافظات وبدرجات متفاوتة عدا محافظتي "كركوك وميسان"، مما يتطلب دراسة اسباب ذلك ومعالجتها. والأولى للميزة النسبية ستكون بالمجموعة الأولى محافظات (بابل، ذي قار، بغداد، ديالى، النجف)، والثانية (البصرة، واسط، المثنى، كربلاء، القادسية)، والمجموعة الثالثة (ميسان، كركوك، نينوى، الانبار، صلاح الدين)، الشكل (20).

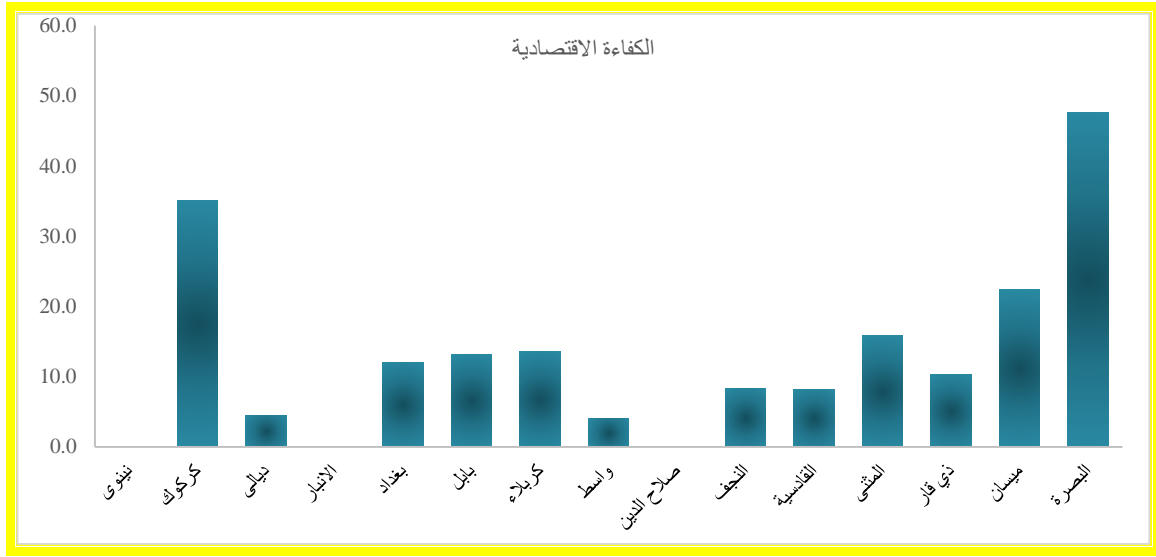
شكل (20) الميزة النسبية للمنشآت الصناعية الكبيرة حسب المحافظات لعام 2016



المصدر / جدول (11).

10. اظهر مؤشر الكفاءة الاقتصادية وهو مؤشر يقيس مقدار مساهمة العاملين في تكوين القيمة المضافة، تفوق محافظات (البصرة، كركوك، ميسان، المثنى، كربلاء) بالمجموعة الاولى، والمجموعة الثانية ضمت (بابل، بغداد، ذي قار، النجف، القادسية)، والثالثة (ديالى، واسط، نينوى، الانبار، صلاح الدين)، الشكل (21).

شكل (21) الكفاءة الاقتصادية للمنشآت الصناعية الكبيرة
حسب المحافظات لعام 2016



المصدر/ جدول (11).

المنشآت الصناعية المتوسطة

يتبين من الجدول (12) الخاص بالتحليل الاقتصادي لمؤشرات المنشآت الصناعية المتوسطة، ما يأتي:

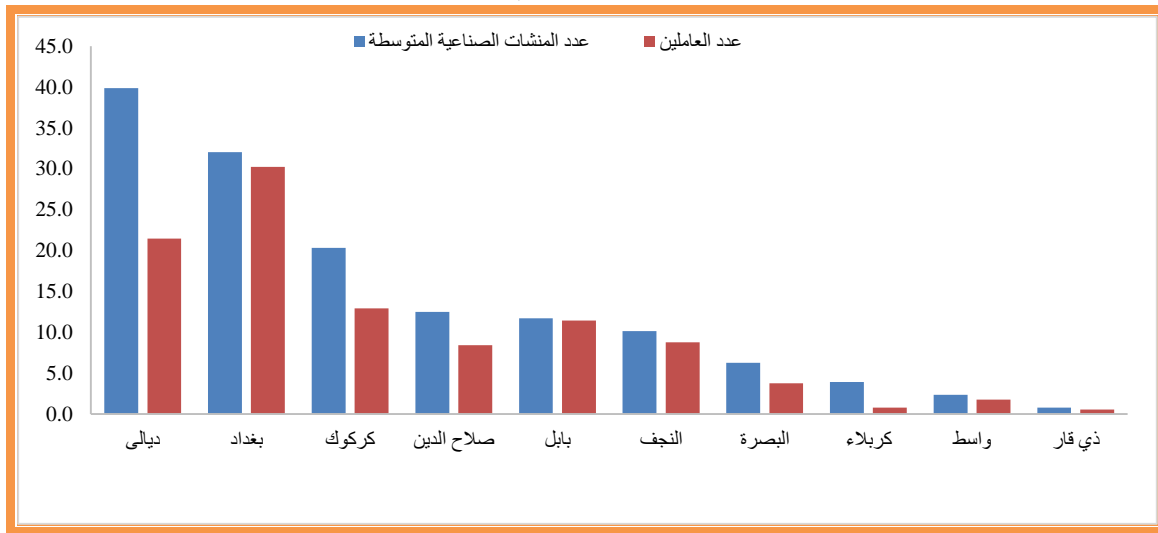
1. بلغ عدد المنشآت الصناعية المتوسطة (179) منشأة في عام 2016، وتركزت اعدادها في محافظات "ديالى وبغداد وكركوك" وبنسبة (28.5٪، 22.9٪ و14.5٪) على التوالي.
2. بلغ عدد العاملين في المنشآت الصناعية المتوسطة حوالي (2449) عاملا، وتركزت اعدادهم في محافظات "بغداد وديالى وكركوك" وبنسبة (30.2٪، 21.4٪ و12.9٪) على الترتيب. الشكل (22).

جدول (12) مؤشرات المنشآت الصناعية المتوسطة
حسب المحافظات لعام 2016

نسبة التصنيع %	الكفاءة الاقتصادية	الميزة النسبية	الاهمية الصناعية %	معامل التوطن	المنشآت الصناعية المتوسطة							
					القيمة المضافة (مليون دينار)	قيمة المستلزمات (مليون دينار)	قيمة الانتاج (مليون دينار)	%	عدد العاملين	%	العدد	
53.6	11.2	1.16	13.71	0.13	3538.1	4095.2	7633.3	12.9	316	14.5	26	نيقوى
74.6	8.4	2.93	24.96	0.21	4428.5	12982.2	17410.7	21.4	525	28.5	51	كركوك
								0.0		0.0		ديالى
45.0	23.7	0.82	26.56	0.30	17540.3	14341.5	31881.8	30.2	740	22.9	41	الانبار
57.3	14.5	1.34	9.91	0.11	4053.4	5433.3	9486.7	11.4	280	8.4	15	بغداد
56.9	29.0	1.32	1.78	0.01	550.2	727.3	1277.5	0.8	19	2.8	5	بابل
44.5	57.0	0.80	1.72	0.02	2449.9	1965.2	4415.1	1.8	43	1.7	3	كربلاء
54.9	33.5	1.22	8.68	0.08	6897	8394.5	15291.5	8.4	206	8.9	16	واسط
67.1	75.4	2.04	8.02	0.09	16213.3	33075.9	49289.2	8.8	215	7.3	13	صلاح الدين
								0.0		0.0		النجف
								0.0		0.0		القادسية
								0.0		0.0		المثنى
34.4	16.6	0.52	0.54	0.01	216.2	113.3	329.5	0.5	13	0.6	1	ذي قار
								0.0		0.0		ميسان
51.3	30.9	1.06	4.11	0.04	2845.7	3003.1	5848.8	3.8	92	4.5	8	البصرة
58.9	24.0	1.43	100	1.00	58732.6	84131.5	142864.1	100.0	2449	100	179	المجموع

المصدر / احتسبت بالاعتماد على تقرير احصاء المنشآت الصناعية المتوسطة عام 2016، دائرة الاحصاء الصناعي، الجهاز المركزي للإحصاء.

شكل (22) التوزيع المكاني لأعداد المنشآت الصناعية المتوسطة وعدد العاملين
حسب المحافظات لعام 2016

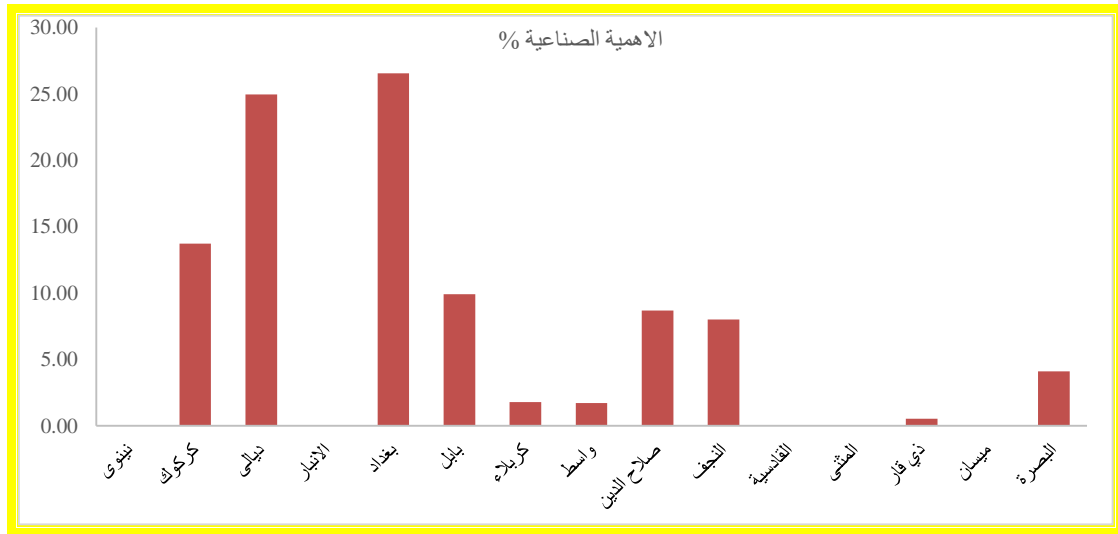


المصدر / جدول (12).

3. بلغت القيمة المضافة لنشاط الصناعات المتوسطة في عام 2016، قيمة مقدارها حوالي (58732.6) مليون دينار عراقي، وتركزت في محافظات "بغداد والنجف وصلاح الدين" وبنسبة (29.9٪، 27.6٪، 12.7٪) على الترتيب.

4. اظهر تحليل مؤشر معامل التوطن ومؤشر نسبة التصنيع الى ضعف النشاط الصناعي للمنشآت الصناعية المتوسطة في تحقيق التوطن الصناعي وفي جميع المحافظات وان العمليات الصناعية فيها تستخدم مواد أولية مستوردة بدرجة كبيرة عدا محافظة "ديالى"، مما يتطلب تقييم جدوى الاستثمار فيها، فقد تكون غير مجدية.
5. اظهر مؤشر التركيز الصناعي او (الأهمية الصناعية%) أن الأولوية ستكون من خلال الاعتماد عليها بالمجموعة الأولى (بغداد، ديالى، كركوك، بابل، صلاح الدين)، والمجموعة الثانية (النجف، البصرة، كربلاء، واسط، ذي قار)، والثالثة (نينوى، الانبار، القادسية، المثنى، ميسان)، الشكل (23).

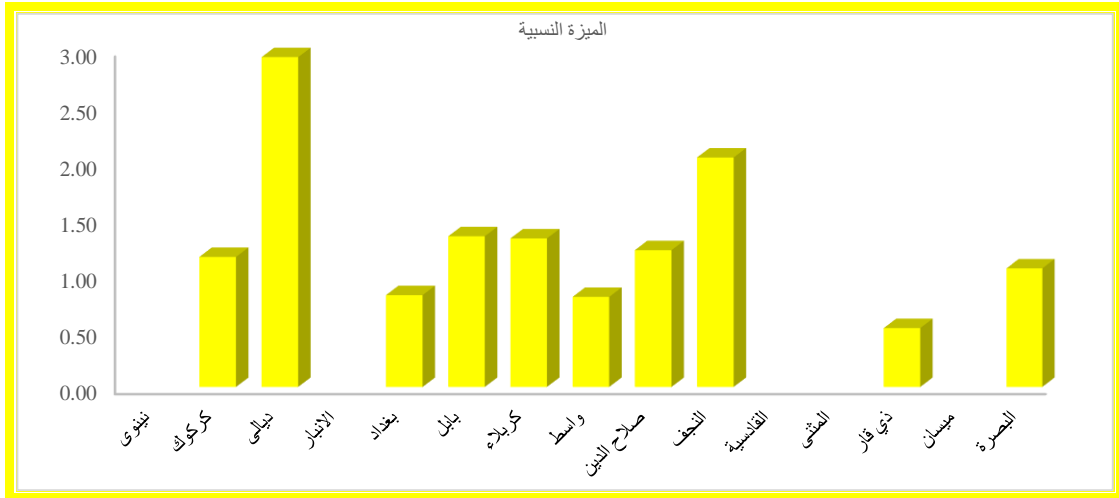
شكل (23) الأهمية الصناعية % للمنشآت الصناعية المتوسطة حسب المحافظات لعام 2016



المصدر/ جدول (12).

6. اظهر مؤشر الميزة النسبية للنشاط الصناعي للمنشآت الصناعية المتوسطة، وجود ميزة نسبية مكانية متميزة لمحافظة "ديالى والنجف" ونسبة (2.93% و 2.04%) على الترتيب، وعموما اظهر المؤشر وجود ميزات نسبية مكانية لمحافظة "بابل، كربلاء، صلاح الدين، كركوك، البصرة). وضعف الميزات النسبية للنشاط الصناعي للمنشآت المتوسطة في محافظات "بغداد وواسط وذي قار"، مما يتطلب دراسة هذا الموضوع الشكل (24).

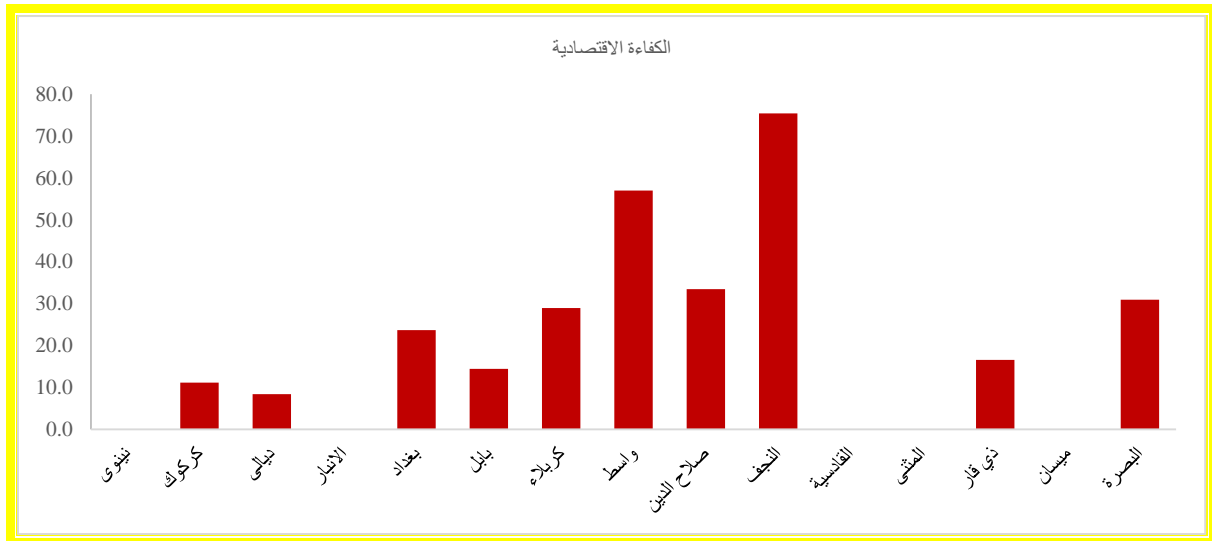
شكل (24) الميزة النسبية للمنشآت الصناعية المتوسطة
حسب المحافظات لعام 2016



المصدر/ جدول (12).

9. بين مؤشر الكفاءة الاقتصادية، وهو مؤشر يقيس مقدار مساهمة العاملين في تكوين القيمة المضافة، تفوق محافظات (النجف، واسط، صلاح الدين، البصرة، كربلاء) بالمراتب الأولى، وبالمجموعة الثانية محافظات (بغداد، ذي قار، بابل، كركوك، ديالى)، والمجموعة الثالثة ضمت محافظات (نينوى، الانبار، القادسية، المتشي، ميسان)، الشكل (25).

شكل (25) الكفاءة الاقتصادية للمنشآت الصناعية المتوسطة
حسب المحافظات لعام 2016



المصدر/ جدول (12).

المنشآت الصناعية الصغيرة

يتبين من الجدول (13) الخاص بالتحليل الاقتصادي لمؤشرات المنشآت الصناعية الصغيرة، ما يأتي:

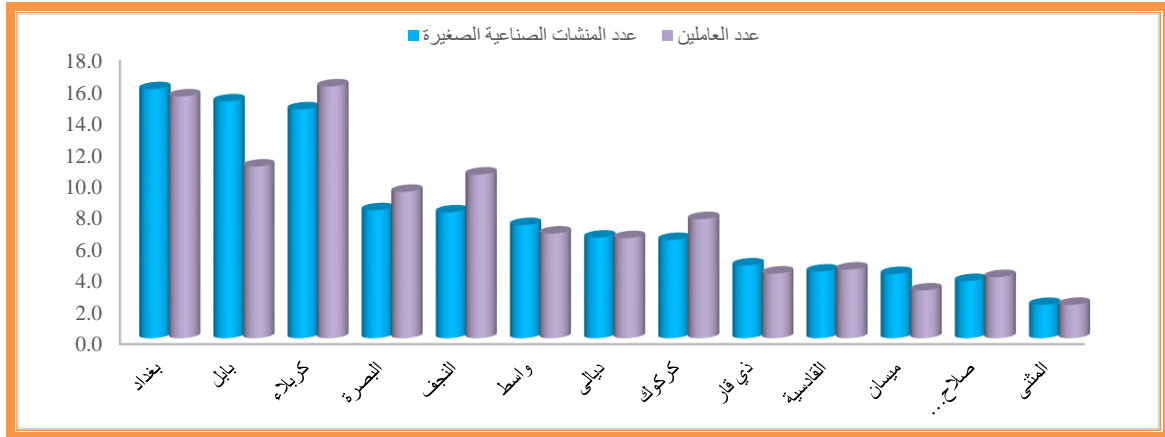
1. بلغ عدد المنشآت الصناعية الصغيرة (25966) منشأة في عام 2016، وتركزت اعدادها في محافظات "بغداد وبابل وكربلاء" ونسبة (15.8٪، 15.1٪ و14.5٪) على التوالي.
2. بلغ عدد العاملين في المنشآت الصناعية الصغيرة حوالي (81920) عامل، وتركزت اعدادهم في محافظات "كربلاء وبغداد وبابل" ونسبة (16٪، 15.4٪، 10.9٪) على التوالي، الشكل (26).

جدول (13) مؤشرات المنشآت الصناعية الصغيرة
حسب المحافظات لعام 2016

نسبة التصنيع %	الكفاءة الاقتصادية	الميزة النسبية	الاهمية الصناعية %	معامل التوطن	المنشآت الصناعية الصغيرة							
					القيمة المضافة (مليون دينار)	قيمة المستلزمات (مليون دينار)	قيمة الانتاج (مليون دينار)	%	عدد العاملين	%	العدد	
												نينوى
53.7	7.2	1.16	6.90	0.08	44809	51919	96728	7.6	6192	6.2	1619	كركوك
54.4	9.4	1.19	6.37	0.06	48663	58092	106755	6.4	5204	6.4	1658	ديالى
												الانبار
54.5	14.7	1.20	15.60	0.15	184555	221404	405959	15.4	12589	15.8	4110	بغداد
52.5	8.6	1.10	12.98	0.11	77038	85030	162068	10.9	8932	15.1	3909	بابل
41.3	20.1	0.70	15.27	0.16	263622	185180	448802	16.0	13110	14.5	3777	كربلاء
55.5	8.6	1.25	6.91	0.07	46842	58409	105251	6.6	5443	7.2	1865	واسط
52.8	12.9	1.12	3.75	0.04	41031	45906	86937	3.9	3177	3.6	942	صلاح الدين
50.1	10.5	1.01	9.19	0.10	89061	89587	178648	10.4	8514	8.0	2075	النجف
44.6	11.4	0.80	4.29	0.04	40765	32801	73566	4.4	3571	4.2	1098	القادسية
56.3	6.7	1.29	2.11	0.02	11691	15035	26726	2.1	1733	2.1	547	المتن
52.1	14.7	1.09	4.36	0.04	49484	53917	103401	4.1	3360	4.6	1199	ذي قار
46.0	17.2	0.85	3.55	0.03	42641	36251	78892	3.0	2482	4.1	1057	ميسان
45.1	14.9	0.82	8.71	0.09	113192	92990	206182	9.3	7613	8.1	2110	البصرة
49.4	12.9	0.97	100	1.00	1053394	1026521	2079915	100.0	81920	100	25966	المجموع

المصدر/ احتسبت بالاعتماد على تقرير احصاء المنشآت الصناعية الصغيرة عام 2016، دائرة الاحصاء الصناعي، الجهاز المركزي للإحصاء.

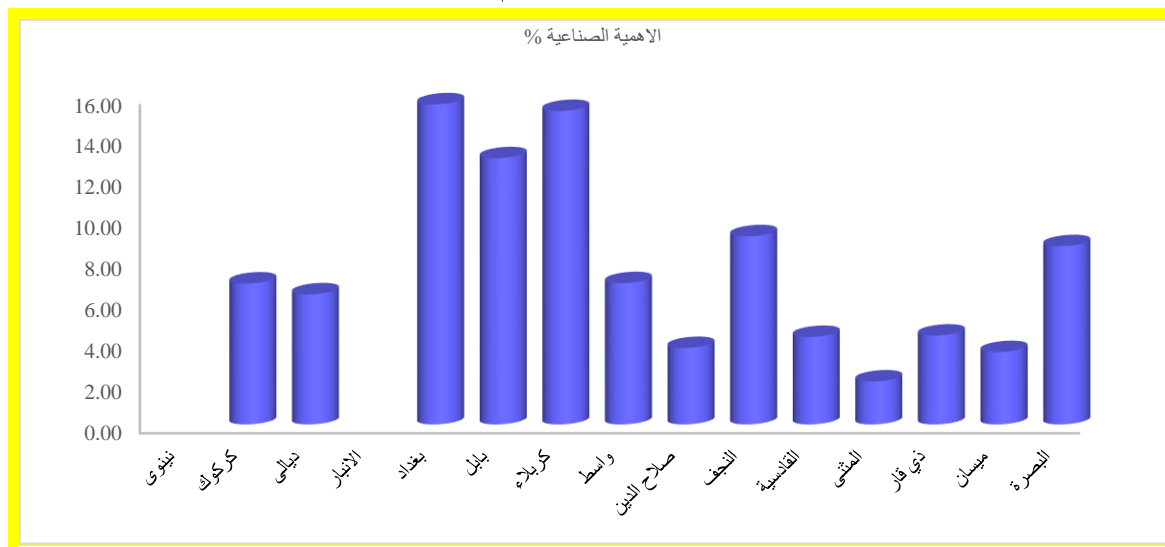
شكل (26) التوزيع المكاني لأعداد المنشآت الصناعية الصغيرة وعدد العاملين فيها حسب المحافظات لعام 2016



المصدر/ جدول (13).

3. بلغت القيمة المضافة لنشاط الصناعات الصغيرة في عام 2016، قيمة مقدارها حوالي (1053394) مليون دينار، وتركزت في محافظات "كربلاء وبغداد والبصرة" وبنسبة (25٪، 17.5٪ و10.7٪) على التوالي.
4. اظهر تحليل مؤشر معامل التوطن ومؤشر نسبة التصنيع الى ضعف النشاط الصناعي للمنشآت الصناعية الصغيرة في تحقيق التوطن الصناعي وفي جميع المحافظات، وان العمليات الصناعية فيها تستخدم مواد أولية مستوردة بدرجة كبيرة، ما يتطلب تقييم جدوى الاستمرار فيها.
5. الأهمية الصناعية % الأولوية فيها بالمجموعة الأولى (بغداد، كربلاء، بابل، النجف، البصرة)، والثانية (واسط، كركوك، ديالى، ذي قار، القادسية)، والمجموعة الثالثة (صلاح الدين، ميسان، المشى، نينوى، الانبار)، الشكل (27).

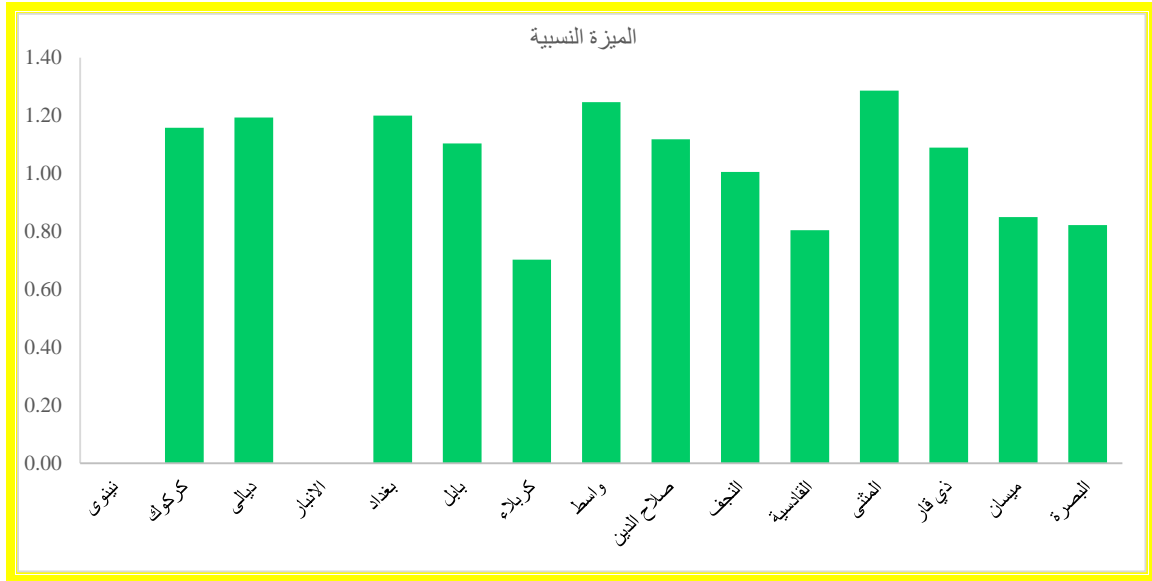
شكل (27) الأهمية الصناعية % للمنشآت الصناعية الصغيرة
حسب المحافظات لعام 2016



المصدر/ جدول (13).

6. أظهر مؤشر الميزة النسبية للنشاط الصناعي للمنشآت الصناعية الصغيرة، وجود ميزة نسبية مكانية لمحافظة (المثنى وواسط) وبنسبة (1.29%، 1.25%) على الترتيب، وعموماً أظهر المؤشر وجود ميزات نسبية مكانية لمحافظة "بغداد، ديالى، كركوك، صلاح الدين، بابل، ذي قار، النجف، ميسان" وضعف الميزات النسبية للنشاط الصناعي للمنشآت الصغيرة في محافظات "البصرة، القادسية، كربلاء، نينوى، الانبار"، مما يتطلب دراسة أسباب هذا الموضوع وسبل معالجتها، الشكل (28).

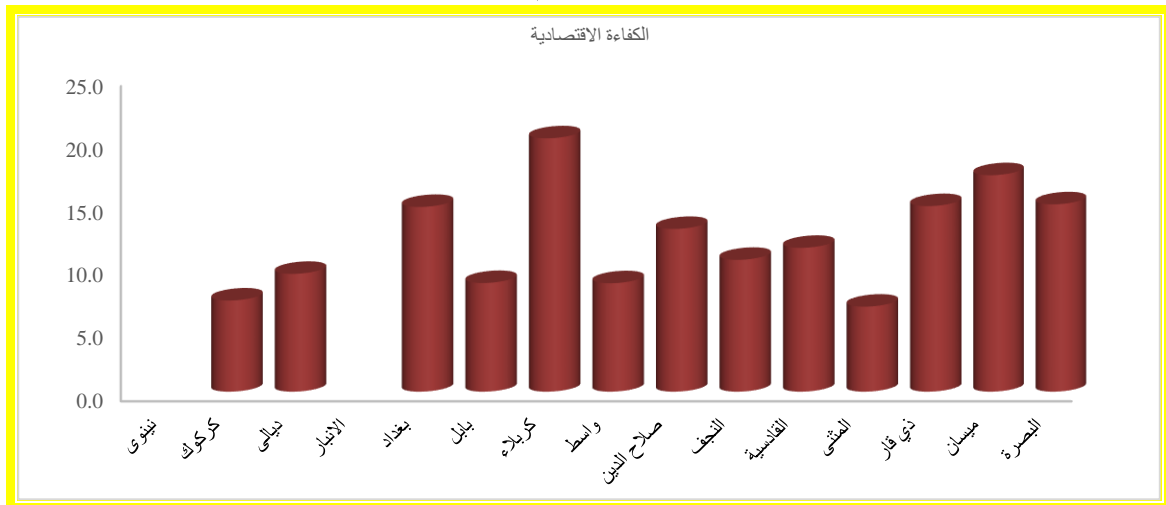
شكل (28) الميزة النسبية للمنشآت الصناعية الصغيرة
حسب المحافظات لعام 2016



المصدر/ جدول (13).

7. نلاحظ من تحليل مؤشر الكفاءة الاقتصادية، وهو مؤشر يقيس مقدار مساهمة العاملين في تكوين القيمة المضافة، تفوق محافظات "كربلاء وميسان والبصرة" وبنسبة (20.1٪، 17.2٪ و 14.9٪) على التوالي، ومن بعدها محافظات (ذي قار، بغداد، صلاح الدين، القادسية، النجف)، ومن ثم محافظات (ديالى، بابل، واسط، كركوك، المثنى، نينوى، الانبار)، الشكل (29).

شكل (29) الكفاءة الاقتصادية للمنشآت الصناعية الصغيرة
حسب المحافظات لعام 2016



المصدر/ جدول (13).

مما تقدم يقترح للصناعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، ما يأتي:

1. على اصحاب القرار في إطار القطاع الصناعي العمل بجدية لتوفير الحماية اللازمة والكافية للمنتجات المحلية، من خلال تفعيل قانون حماية المنتج الوطني وقانون التعرف الكمركية بعد اجراء التعديلات المطلوبة عليهما ومعالجة نقط الضعف والخلل في بعض فقرات تلك القوانين.
2. الاستغلال الامثل للموارد المالية المتاحة للقطاع الصناعي والامكانيات التنموية المتاحة في جميع المحافظات، من خلال التوسع في إطلاق الفرص التنموية الاستثمارية الجيدة والحقيقية للمستثمر المحلي.
3. مراجعة وتطوير قانون الشركات الخاصة رقم 21 لسنة 1997 وقانون الشركات العامة رقم 22 لسنة 1997، وبما يسمح لها في تحقيق وفورات اقتصادية وتقليل التدخل الحكومي بعملها، وان تعلن الشركات الخاسرة افلاسها في حالة تعرضها الى خسائر انتاجية وتصفيتها أو اعدا هيكلتها نتيجة عدم قدرتها في البقاء في السوق المحلي، كونها تمثل عبئاً حقيقياً على كاهل الميزانية العامة للدولة، ومعالجة مشكلة العمالة الفائضة في الشركات الخاسرة والمتخمة بأسلوب لا يؤدي الى ارتفاع مستوى البطالة في العراق، وهذا يتم من خلال تشكيل لجان متخصصة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وإلزام الشركات الصناعية بالحصول على شهادة الجودة للمنتجات وشهادة الايزو لجودة الاداء كشروط اساسية في منح القروض الميسرة والدعم الحكومي.
4. تفعيل عمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وإلزامه في ضبط نوعية المواد المستوردة الى السوق المحلية وبما يتلاءم مع المواصفات العراقية المعتمدة.
5. خلق فرص الشراكة بين شركات القطاع الصناعي الخاص والعام والمختلط وبين الشركات العالمية الرصينة.
6. معالجة مشكلة الشركات الصناعية العامة الخاسرة،
7. ان تقوم وزارة الصناعة والمعادن بوضع الخطط اللازمة لتحقيق التكامل الصناعي العمودي في العراق، اي بمعنى اخر ربط مدخلات ومخرجات القطاع الصناعي للمنشآت الكبيرة والمتوسطة والصغيرة، لان مؤشر درجة التصنيع فيها واطى جدا، مما يشير الى استخدامها مستلزمات مستوردة بكثافة، وكذلك تحقيق التكامل والترابط القطاعي بين القطاع الصناعي وبقية القطاعات (الزراعي والنقل والتجارة وغيرها).

عاشرا: شبكة طرق النقل البري

يعتبر قطاع النقل الشريان الحيوي الذي يمد الاقتصاد بأسباب الديمومة والحياة، حيث يضطلع بمهمة نقل المواد الأولية الى مراكز الانتاج ثم الى مراكز الاستهلاك ونقل المواد الأولية الى مركز الانتاج، وبذلك فهو يسهم في تحقيق الدورة الانتاجية وتحقيق اهدافها وتوفير مستلزمات ديمومتها. وبلغ اجمالي اطوال الطرق بكافة انواعها في العراق في عام 2016 حوالي (46333 كم.ط)، وتركزت في محافظات "بغداد والبصرة وديالى" وبنسبة (33.2٪، 11.5٪ و7.9٪) على التوالي، وكانت اقل نسبة في محافظات "النجف والقادسية وكركوك" وبنسب ضئيلة بلغت (1.7٪، 1.6٪ و1.4٪) على الترتيب، الجدول (14).

تشير المؤشرات التقويمية عن شبكة النقل في العراق الى ضرورة العناية بمسالة النقل وخفض كلفها، وقد اتفق الاقتصاديون والمخططون على ان تخلف قطاع النقل يشكل قيذا على عملية التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق، وتمثل كفاءة شبكة النقل في المدن عنصرا اساسيا من عناصر سهولة الوصول والمحرك الرئيس لعملية التكامل والتفاعل بين استعمالات الارض داخل المدينة، وان خدمات النقل تمثل شرايين الحياة في جسد المدينة، ذلك انها توفر درجة عالية من الاتصال بين مناطق الانتاج ومناطق الاستهلاك وبين مناطق السكن ومراكز تقديم الخدمات.

ويسهم النقل في استخدام الايدي العاملة والمواد الأولية وعوامل الانتاج بكفاءة عالية مما ينعكس على مستوى المستقرات البشرية واقاليمها، الامر الذي دفع الدولة بالاهتمام بإنشاء شبكة نقل جيدة تحقق التواصل الاجتماعي والاقتصادي بين اقاليمها فضلا عن كونها عنصرا فعالا في الهيكل المكاني للمدن، اذ يترتب على ازدياد درجة جودة دالة النقل زيادة في تطوير الانتاج الاقتصادي، لان درجة التقدم في قطاع النقل دالة للنمو الاقتصادي لأي دولة ومستواها التتموي بسبب العلاقة الجدلية فيما بين عناصر الانتاج. ويشير تحليل واقع حال شبكة الطرق في العراق، الى ان التوزيع المكاني لمؤشرات قطاع النقل كان متوسط التركيز، مع الميل للتركز الى حد ما، مع توزيع منتظم نسبيا عبر المحافظات، ويشير الجدول (14) الى ما يأتي:

1. بلغت كثافة شبكة الطرق بالنسبة الى مساحة العراق نسبة قدرها (117.2 كم/1000 كم²) وان العراق اجمالا اعلى من المعيار الدولي القياسي والبالغ (105 كم/1000 كم²) ولكن تباينت المحافظات حسب هذا المؤشر، فقد تجاوزت محافظات "بغداد

وديالى وبابل وكربلاء وميسان والبصرة" المعيار القياسي الدولي، وتخلفت بقية المحافظات عنه، وهذا يفسر احد الاسباب الرئيسية والاختناقات المرورية في المدن الكبيرة في العراق.

جدول (14) العجز في خدمة الطرق المبلطة بأنواعها حسب المحافظات لعام 2016

المحافظة	المساحة كم ²	عدد السكان	اطوال الطرق كم	كثافة الشبكة بالنسبة للمساحة كم/1000 كم ²	كثافة الشبكة بالنسبة للسكان كم/100000 نسمة	حصة الفرد من الطرق م/نسمة	فجوة حصة الطرق م/نسمة
نينوى	37323	3702215	3194	85.6	86.3	0.86	11.14
كركوك	9679	1588463	631	65.2	39.7	0.40	11.60
ديالى	17685	1622106	3654	206.6	225.2	2.25	9.75
الانبار	137808	1755459	3548	25.7	202.1	2.02	9.98
بغداد	4555	8095645	15372	3374.8	189.9	1.90	10.10
بابل	5119	2045771	1083	211.6	52.9	0.53	11.47
كربلاء	5034	1210568	1437	285.4	118.7	1.19	10.81
واسط	17153	1367993	1489	86.8	108.9	1.09	10.91
صلاح الدين	24363	1579662	1456	59.8	92.2	0.92	11.08
النجف	28824	1462706	797	27.7	54.5	0.55	11.45
القادسية	8153	1280622	749	91.9	58.5	0.59	11.41
المثنى	51740	806368	2198	42.5	272.6	2.73	9.27
ذي قار	12900	2080188	2057	159.5	98.9	0.99	11.01
ميسان	16072	1106212	3321	206.6	300.2	3.00	9.00
البصرة	19070	2894591	5347	280.4	184.7	1.85	10.15
المجموع	395478	32598569	46333	117.2	142.1	1.42	10.58

المصدر/ اعد الجدول بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، دائرة احصاء النقل، وتم اعتماد مساحة المحافظات لعام 2017. ومديريات التخطيط في المحافظات، مصفوفة البيانات لعام 2016. (بيانات محافظات نينوى والانبار اعتمدت سنة 2012). واعتمدت المعايير القياسية الدولية كما في (العنبيكي، هادي عبد المحسن ونهير، عادل وفليح، مهيب كامل، التحليل الكمي للخصائص الاقتصادية لشبكة النقل البري، مجلة المخطط والتنمية، العدد(20)، 2009)، ص ص (72 - 73).

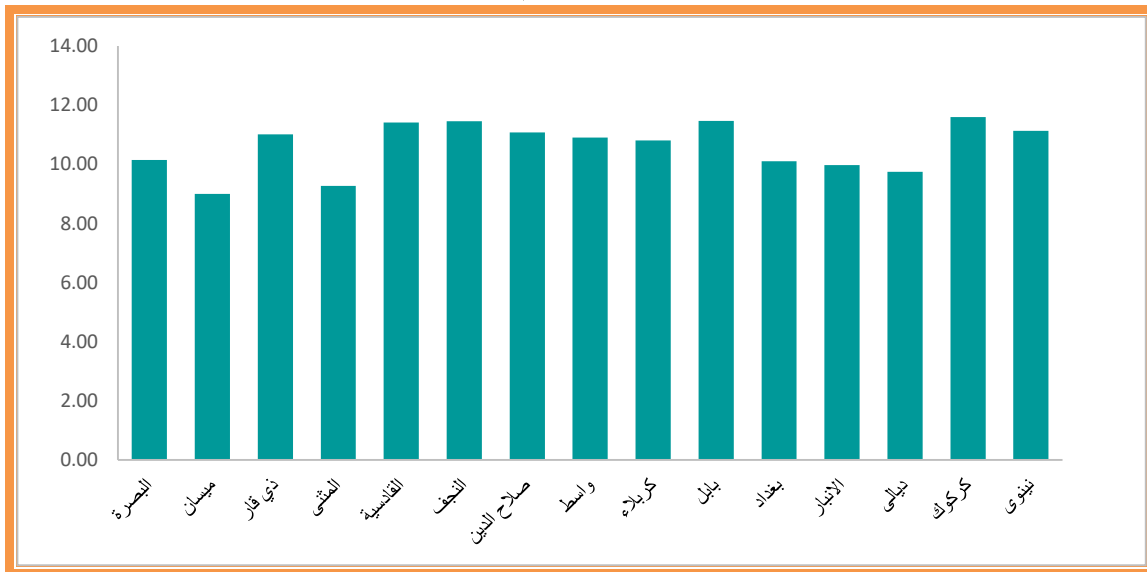
2. بلغ مؤشر كثافة شبكة الطرق بالنسبة للسكان في العراق حوالي (142.1 كم/ 100 الف نسمة)، وان مقداره في العراق هو اقل من قيمة المعيار القياسي الدولي والبالغ (496 كم/ لكل 100 الف نسمة)، ويشير الجدول الى تخلف جميع المحافظات استنادا الى هذا المؤشر وبنسب متفاوتة، وهذا يفسر ايضا اسباب الاختناقات المرورية وضعف شبكة النقل في العراق.

3. بلغت حصة الفرد من الطرق اجمالا في العراق حوالي (1.42 م/ للفرد) من التبليط، وهو يقل كثيرا عن المعيار الدولي القياسي والبالغ (12 م من التبليط للفرد).

4. لغرض تحديد الاولويات التخطيطية لمعالجة مشكلة انخفاض كثافة شبكة الطرق وانخفاض حصة الفرد من الطرق المبلطة، واعتمادا على المعدل الوطني لحصة الفرد من الطرق المبلطة، تكون الاولوية الاولى في مشاريع الطرق واعمال التبليط لمحافظة

"كركوك وبابل والنجف والقادسية ونيوى" ومن ثم "محافظة صلاح الدين وواسط وكربلاء" كأولوية ثانية، ثم محافظات "بغداد وديالى والانبار والمثنى وميسان والبصرة" كأولوية ثالثة، الشكل (30).

شكل (30) (الفجوة) حصة الفرد من الطرق م/نسمة
حسب المحافظات لعام 2016



المصدر/ جدول (14).

احدى عشر: النشاط الزراعي

يسهم الانتاج الزراعي (النباتي والحيواني) بدور مهم في تنويع الدخل الوطني وسد احتياجات الطلب المحلي من الغذاء والسلع الزراعية الاخرى، الا ان القطاع الزراعي يواجه حاليا تحديات ومشاكل متمثلة بالشحة المائية ونمط الملكية الشائع وانخفاض الانتاجية الناتج عن ارتفاع تكاليف الانتاج ومنافسة المنتج الزراعي المستورد للمنتج المحلي، فضلا عن مشاكل التصحر والتملح وتمدد الكثبان الرملية وانخفاض خصوبة التربة، وغيرها من الاسباب التي ساهمت في انخفاض مستويات الانتاج الزراعي المحلي وعدم قدرته في سد احتياجات السكان من الغذاء والسلع الزراعية (كالأقطان والاصواف والجلود والمنتجات الحيوانية وغيرها) مما سبب ارتفاع

اسعارها في السوق المحلية ومنافسة السلع والمنتجات المستوردة الرخيصة الثمن لها، بفعل سياسة الانفتاح الاقتصادي التي اتبعها العراق بعد عام 2003.

ويواجه النشاط الزراعي مشكلة ارتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج من معدات و بذور وتقايي واسمدة ومبيدات كونها مستوردة من الخارج، وهذا سبب ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية المحلية في الاسواق المحلية مقارنة بالمستوردة منها، فضلا عن شيوع الاستعمال المحدود لنظم الري المحسنة بسبب ارتفاع تكاليف شرائها من قبل المزارعين، وعدم توفر متطلباتها بالنوعية والكمية والوقت المحددة لافتقار العراق للتكنولوجيا الخاصة بها، فضلا عن ضعف الاستثمارات الحكومية والخاصة الموجهة للنشاط الزراعي الانتاجي لأسباب تعلق بطبيعة القطاع الزراعي (طارد للاستثمارات) بسبب عدم توفر البنى الاساسية للاستثمار الناجح، وتخلف استخدام طرق الزراعة والري، وجميع هذه العوامل ساهمت في تدهور الانتاج الزراعي وخسارة العراق للمليارات الدولارات في استيراد الاغذية التالفة والمغشوشة والمنتھية الصلاحية عبر سنوات طويلة، وبالتالي فان الامن الغذائي العراقي مهدد بالخطر.

ويشير جدول (15) الخاص بواقع النشاط الزراعي العراقي، الى ما يأتي:

1. بلغت المساحات الزراعية الصالحة للزراعة حوالي (52301029) دونم لعام 2016، وتركزت في محافظات "النجف ونيوى وصلاح الدين" وبنسبة (21.4٪، 15٪، و 11.3٪) على التوالي.
2. بلغت المساحات المزروعة فعلا خلال عام 2016، حوالي (13366843) دونم، وهي تمثل حوالي (25.6٪) من اجمالي المساحات الصالحة للزراعة، وتركزت المساحات المزروعة في محافظات "نيوى والانبار والقادسية" وبنسبة (74.7٪، 45.2٪ و 44.6٪) على التوالي.
3. بلغت النسبة المئوية للمساحات الصالحة للزراعة وغير المزروعة خلال عام 2016، حوالي (74.4٪)، وذلك لأسباب تتعلق بالشحة المائية وضعف وتيرة استصلاح الاراضي الزراعية والزحف العمراني والتصحر وهجرة المزارعين للأرض الزراعية وخاصة بعد عام 2003، وتركزت المساحات الزراعية الصالحة للزراعة وغير المزروعة في محافظات "البصرة والنجف وكربلاء وصلاح الدين".
4. بلغ عدد الساحيات الزراعية العاملة في عام 2016، (69213) ألف ساحة، توزعت بانتظام نسبي بين المحافظات، وتركزت في محافظات "صلاح الدين، نيوى، بابل،

ديالى، بغداد" بنسبة (15.7٪، 12.1٪ و11.4٪، 10.3٪، 9.9٪) على التوالي. وأن العجز وجد في محافظات "نينوى، المثنى، ذي قار، ميسان، القادسية" بالتراتب، اما بقية المحافظات فلا يوجد فيها عجز.

5. بلغ عدد الحاصلات الزراعية ولنفس السنة (5502) الف حاصدة عاملة، وقد توزعت بانتظام نسبي ومتساوي التوزيع الى حد ما (ميل للتركز) في محافظات "نينوى، صلاح الدين، ديالى، النجف، واسط" وبنسبة (32.6٪، 11.3٪، 10.5٪، 8.8٪، 8.3٪) على التوالي، وقد كانت محافظات "نينوى، ميسان، واسط، القادسية، ذي قار" في مقدمة المحافظات، وتلتها البقية، ونجد ان محافظات "النجف، ديالى" لا يوجد فيها عجز.

ويبلغ مقدار العجز منها حوالي (4.8) الف حاصدة حسب المعيار الدولي، ويعتمد اغلب مزارعي الحبوب على آليات التآجير والمناولة بالحاصلات المتوفرة ضغطا للتكاليف.

6. بلغ مقدار الاحتياجات (الفجوة) من الاسمدة بأنواعها (498125) الف طن، حيث اعتمد المزارعين على الاسواق المحلية والاستيراد لسد احتياجاتهم من الاسمدة، مما سبب ذلك ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي.

جدول (15) فجوات القطاع الزراعي حسب المحافظات لعام 2016

مقدار الفجوة من الاسمدة(طن)	عدد الحاصلات			عدد الساحبات			النسبة المئوية للمساحات غير المزروعة من المساحات الصالحة للزراعة	النسبة المئوية للمساحات المزروعة فعلا من المساحات الصالحة للزراعة	المساحة المزروعة فعلا (دونم)	المساحة الصالحة للزراعة (دونم)	المحافظة
	العجز	الفعلي	القياسي	العجز	الفعلي	القياسي					
-218079	-2719	1792	4511	-18252	8402	26654	25.3	74.7	5863898	7846652	نينوى
-39872	-97	257	354	262	2352	2090	77.6	22.4	459885	2051435	كركوك
-24134	4	577	573	3744	7127	3383	77.9	22.1	744308	3360652	ديالى
-21824	-248	173	421	3247	5735	2488	54.8	45.2	547325	1211809	الانبار
-6419	-139	134	273	5254	6864	1610	71.7	28.3	354268	1253471	بغداد
-33403	-210	217	427	5339	7864	2525	61.1	38.9	555602	1427042	بابل
-16865	-71	12	83	1858	2347	489	89.5	10.5	107533	1028619	كربلاء
-14804	-297	455	752	474	4918	4444	76.8	23.2	977752	4217485	واسط
-4587	-84	624	708	6701	10883	4182	84.4	15.6	920021	5886144	صلاح الدين
-34740	217	483	266	1422	2993	1571	96.9	3.1	345592	11196470	النجف
-26158	-283	346	629	-96	3620	3716	55.4	44.6	817561	1833761	القادسية
-55301	-238	22	260	-665	872	1537	76.7	23.3	338224	1453453	المثنى
49	-252	131	383	-602	1660	2262	72.2	27.8	497569	1790649	ذي قار
3414	-302	249	551	-475	2779	3254	71.9	28.1	715792	2547273	ميسان
-5402	-63	30	93	245	797	552	97.7	2.3	121513	5196114	البصرة
-498125	-4780	5502	10282	8455	69213	60758	74.4	25.6	13366843	52301029	المجموع

المصدر/ وزارة الزراعة، دائرة التخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء/ التقرير الاحصائي الزراعي لعام 2016، وفجوة المساحات المزروعة تمثل نسبة المساحات الزراعية الصالحة للزراعة ولكنها غير مزروعة، واحتسب عدد الساحبات الزراعية القياسي بالاعتماد على مؤشر (ساحبة واحدة لكل 220 دونم) ومؤشر الحاصلات القياسي حسب مؤشر (حاصدة واحدة لكل 1300 دونم) والاحتياج السمادية حسب الكميات الموصى بها علميا.

ومما تقدم يقترح ما يأتي:

1. ان تكون الاولويات التنموية الزراعية للمحافظات التي تتميز بوفرة نسبية في الموارد المائية بالدرجة الاساس، وحسب طبيعة السنة المائية ومتطلبات تشغيل مشاريع الخزن المائي وتشغيل مشاريع الري والاستصلاح في العراق.
2. على وزارة الزراعة ان توفر العجز أو الفجوة التكنولوجية في الزراعة العراقية، كما حددها التقرير في جدول (15) من الحاصدات والساحبات الزراعية والاسمدة بكافة انواعها، فضلا عن البذور المحسنة عالية الغلة وتقنيات الري المحسن أو الحديث (الري بالرش والتنقيط) والتقنيات الزراعية الحديثة الاخرى.

اثني عشر: النشاط السياحي

ان السياحة ظاهرة انسانية ونشاط اقتصادي واجتماعي يمثل قوى فاعلة ومؤثرة في حياة المجتمعات، حيث اصبحت تحتل حيزا لا يستهان به في حياة الافراد والدولة ككل على حد سواء، وهي مثل اي نشاط اقتصادي وانساني اخر لها اثارها ونتائجها الايجابية والسلبية، لذلك كانت الحاجة ماسة وملحة لتخطيط وتفصيل هذا القطاع من اجل ضمان تحقيق اقصى منفعة ممكنة منه.

السياحة لها اهمية خاصة تستمد من تأثيراتها في بنيان واداء الاقتصاد الوطني، ويمكن النظر اليها على انها نشاط ديناميكي ذو تأثير متبادل وفعال يشمل جميع الانشطة الاقتصادية في الدولة وخارجها فهي تتأثر في انشطة: "الانتاج والاستهلاك والرحلات والاتصالات والموانئ والفنادق والمطاعم والتجارة الداخلية والخارجية وغيرها"، فضلا عن ان توزيع المشاريع السياحية على المناطق السياحية المختلفة يعمل على تطويرها وتحسين مستويات المعيشة فيها من خلال ايجاد فرص تشغيل جديدة في مناطق جديدة أو فقيرة بالموارد الاقتصادية أو معزولة، فضلا عن تطوير نشاطات اخرى بهذه المناطق والنهوض بها ومن ثم تحقيق توازن المكاني ودعم الاقتصاد بشكل عام، لما يدره هذا القطاع من فرص مدرة للدخل تؤدي لا محالة الى معالجة ظاهرتي الفقر والبطالة المستديمتان في العراق. ان السياحة هي صناعة تسهم في التطوير الاقتصادي للبلد، وهي صناعة مكملة لجميع مقوماتها من راس مال والعنصر البشري والمواد الخام (مقومات الجذب السياحي) وكذلك

المهارات التنظيمية لتحقيق الكفاءة للمشروع السياحي وتكوين طاقة انتاجية سياحية جديدة أو رفع كفاءة الطاقات السياحية القائمة.

ان القطاع السياحي في العراق يعمل بموجب عدة قوانين مهمة مثل قانون المنشآت السياحية رقم 50 لسنة 1967، وقانون رقم 14 لسنة 1996، وتعليمات رقم 1 لسنة 2004 الخاصة بتصنيف وتشغيل المرافق السياحية، وكذلك قانون وزارة السياحة والآثار رقم 13 لسنة 2012، وتعليمات تشكيلات وزارة السياحة والآثار رقم 1 لسنة 2012، وقانون الآثار والتراث رقم 55 لسنة 2002 الخاص بحماية الآثار والتراث من السرقة والتلف.

- ويشير الجدول (16) الخاص بمؤشرات النشاط السياحي في العراق عام 2016، الى ما يأتي:
1. بلغ عدد المشتغلين في نشاط الفنادق ومجمعات الايواء السياحي حوالي (9132) مشتغلا، يعملون في (1484) فندقا ومنشأة سياحية، موزعة في اغلب المحافظات العراقية عام 2016، وتركزت المنشآت السياحية في محافظات "بغداد وكربلاء والنجف" وبنسبة (35%، 33.1% و20.9%) على التوالي.
 2. بلغ عدد النزلاء الذين استخدموا الفنادق ومجمعات الايواء السياحي خلال عام 2016 (7748894)، وتركزت اعدادهم في محافظات "كربلاء والنجف وبغداد" بنسبة (42.6%، 29.7% و22.6%) على الترتيب.
 3. بلغت القيمة المضافة الاجمالية المتحصلة من النشاط الفندقي عام 2016 حوالي (278595) مليون دينار عراقي، وتركزت القيمة المضافة المتحصلة في محافظات "كربلاء وبغداد والنجف" وبنسبة (43.9%، 27.2% و18.4%) على الترتيب.

ويعاني القطاع السياحي حاليا من:

1. انعدام أو قلة أنشطة الترويج والاعلام والتوعية السياحية في العراق، وخاصة للمواقع الاثرية والثقافية والعلاجية والبيئية، لان حجم الخدمات السياحية المقدمة حاليا لا تكفي لرواد السياحة الداخلية.
2. عدم استغلال الامكانيات والموارد السياحة المتاحة في العراق، والتي يمكن ان تجعل العراق سوقا سياحية منافسة في المنطقة.
3. ضعف دور القطاع الخاص في الدخول لهذا النشاط الخصب، وذلك لعدم كفاية مشروعات البنية الاساسية للمناطق السياحية، والافتقار الى التخطيط للتنمية السياحية

والتي من ملامحها في قلة عدد فنادق الدرجة الممتازة والاولى في المحافظات الدينية "كربلاء والنجف".

جدول (16) مؤشرات القطاع السياحي حسب المحافظات لعام 2016

المحافظة	عدد الفنادق ومجمعات الايواء السياحي	%	عدد المشتغلين	%	الاجور والمزايا (مليون دينار)	%	عدد النزلاء	%	الايروادات (مليون دينار)	%	المصروفات (مليون دينار)	%	اجمالي الارباح (مليون دينار)	%	القيمة المضافة الاجمالية (مليون دينار)	%
نيقوى																
كركوك	30	2	99	1.1	256	0.6	72778	0.9	2601	0.7	754	0.6	1847	0.8	2103	0.8
ديالى																
الابيار																
بغداد	329	22.2	3198	35	19860	44.7	1751006	22.6	88935	24.9	32903	26.9	56032	23.9	75892	27.2
بابل	7	0.5	39	0.4	148	0.3	28324	0.4	1008	0.3	293	0.2	715	0.3	863	0.3
كربلاء	667	44.9	3024	33.1	11750	26.4	3300726	42.6	171258	48	60691	49.6	110567	47.2	122317	43.9
واسط	11	0.7	31	0.3	81	0.2	17266	0.2	514	0.1	830	0.7	-316	-0.1	-235	-0.1
صلاح الدين																
النجف	344	23.2	1913	20.9	6735	15.1	2305158	29.7	66060	18.5	21654	17.7	44406	19.0	51141	18.4
القادسية	7	0.5	24	0.3	37	0.1	15561	0.2	734	0.2	197	0.2	537	0.2	574	0.2
المتنى	7	0.5	36	0.4	159	0.4	8029	0.1	487	0.1	121	0.1	366	0.2	525	0.2
ذي قار	11	0.7	52	0.6	116	0.3	16437	0.2	935	0.3	202	0.2	733	0.3	849	0.3
ميسان	10	0.7	41	0.4	158	0.4	34471	0.4	887	0.2	211	0.2	676	0.3	834	0.3
البصرة	61	4.1	675	7.4	5175	11.6	199138	2.6	23138	6.5	4581	3.7	18557	7.9	23732	8.5
المجموع	1484	100	9132	100	44475	100	7748894	100	356557	100	122437	100	234120	100	278595	100

المصدر/ الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الفنادق والايواء السياحي لعام 2016.

ومما تقدم يقترح ما يأتي:

1. ضرورة تشكيل فريق عمل متخصص بالشؤون السياحية لأعداد استراتيجية سياحية للنهوض بالواقع السياحي في العراق.
2. العمل على تبسيط إجراءات تأشيرات الدخول الى العراق ومساواة جميع الدول بتسهيلات الدخول.
3. التأكيد على الوزارات والدوائر ذات العلاقة على اكمال مشاريع الاحزمة الخضراء لتلطيف البيئة العراقية ومتابعتها بشكل مستمر لأتمام العمل بهذه المشاريع المهمة.
4. التوسع في ادخال مادة الفندقية والسياحة في الدراسات المهنية.